

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر-بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مجمع صيدال بالجزائر للفترة 2017-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

د/ زاوي صورية

إعداد الطالبتان:

جمعي سناء

راهم صوفيا

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	حوحو سعاد	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة بسكرة
2	زاوي صورية	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا	جامعة بسكرة
3	تومي ميلود	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

شكر وتقدير

قال رسول الله صل الله عليه وسلم " لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ "

نحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السماوات والأرض على ما أكرمنا به لإتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تتال رضاه.

يسرنا ويشرفنا في نهاية هذا العمل أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة "زاوي سورية" اعترافاً بجميلها أولاً على قبولها الإشراف على هذه الدراسة وثانياً على توجيهاتها ونصائحها.

كما نشكر لجنة المناقشة على تفضلها بالاطلاع على هذا العمل ومناقشته.

وفي الأخير نقدم الشكر للأهل والأحبة ولكل روح شاركتنا بدعائها.

إهداء
أمة

الى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه.

الى جنة الله فوق الأرض ومصدر فرحتي في
دنياي "أمي".

الى سندي في الحياة "إخوتي وأخواتي"

سناء

إهداء
أختي

إلى والدي الكريمين اللذان أدين لهما بهذا العمل
المتواضع، أمدهما الله بالصحة والعافية.

إلى أختاي الحبيبتان.

إلى خطيبي أيمن حفزه الله.

صوفيا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، والمتمثلة في صيدال الأم خلال الفترة ما بين (2017-2019)، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة). وتوصلنا الى النتائج التالية:

- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.
 - استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية لمجمع صيدال، لأنها تساعد المسير على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
 - القوائم المالية تمثل انعكاس لنشاط المؤسسة وأدائها.
- الكلمات المفتاحية:** الأداء المالي، القوائم المالية، التحليل المالي.

Le résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'analyse financière par des indicateurs financiers dans la performance financière d'une entreprise économique. On s'est intéressé, particulièrement à l'entreprise groupe Sidal. Algérie au cours de la période (2017-2019), reposant sur la méthode descriptive qui concerne la partie théorique et l'étude de cas dans la partie pratique, Et pour connaître l'impact de cette étude on a appliqué les méthodes et les outils de l'analyse financière sur les états financiers (le budget, le tableau des comptes des résultats et le tableau des flux de trésorerie).

L'étude a trouvé les résultats suivants :

- L'évaluation de la performance financière est basée sur l'identification de l'importance entre les remboursements et les ressources utilisées pour juger de la position et de la situation financière de l'entreprise.
- Utiliser des indicateurs de solde et de ratios financiers pour connaître la situation financière de groupe Sidal, car elle permet de diagnostiquer la situation financière de l'entreprise.
- Les états financiers reflètent l'activité et le rendement de l'entreprise.

Mots clés : la performance financière, états financiers, analyse financière.

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرافان
	إهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - د	المقدمة
	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول تحليل القوائم المالية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
3	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
4	المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
5	المطلب الثالث: مجالات وخطوات التحليل المالي
6	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
6	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
9	المطلب الثاني: أهداف ومستخدمي القوائم المالية
10	المبحث الثالث: عرض القوائم المالية
11	المطلب الأول: عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج
19	المطلب الثاني: جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة
24	المطلب الثالث: قائمة الملاحق
26	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
29	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

34	المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء
38	المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة
41	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة لتقييم أدائها المالي
41	المطلب الأول: تحليل الميزانية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة
53	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج لتقييم الأداء المالي للمؤسسة
57	المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة
60	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: مدخل عام لمجمع صيدال. الجزائر
63	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مجمع صيدال
63	المطلب الثاني: التعريف بمجمع صيدال
64	المطلب الثالث: التنظيم العام لمجمع صيدال
70	المبحث الثاني: تحليل الميزانية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال
70	المطلب الأول: عرض ميزانية مجمع صيدال
74	المطلب الثاني: استخدام التحليل المالي للميزانية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال
84	المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج وسيولة الخزينة لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال
84	المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج وسيولة الخزينة لمجمع صيدال
90	المطلب الثاني: استخدام التحليل المالي لجدولي حسابات النتائج وسيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال
99	خلاصة الفصل
101	خاتمة
105	قائمة المراجع
112	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	الميزانية " جانب الأصول " السنة المالية المقفلة في.....	1
15-14	الميزانية " جانب الخصوم " السنة المالية المقفلة في.....	2
17-16	جدول حساب النتائج " حسب الطبيعة " الفترة من الى	3
18	جدول حساب النتائج " حسب الوظيفة " الفترة من الى	4
21-20	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى.....	5
22	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى.....	6
24	جدول تغيرات الأموال الخاصة	7
44	جدول العناصر المؤثرة في رأس المال العامل	8
54	جدول طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	9
55	جدول طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	10
71-70	جدول ميزانية مجمع صيدال (الأصول) للفترة 2019-2017	11
72	جدول ميزانية مجمع صيدال (الخصوم) للفترة 2019-2017	12
74-73	جدول الميزانية المالية المختصرة للفترة 2019_2017	13
74	جدول حساب رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال من اعلى الميزانية للفترة 2019-2017	14
75-74	جدول حساب رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال من أسفل الميزانية. للفترة 2019-2017	15
75	حساب رأس المال العامل للفترة 2019_2017	16
77	الاحتياج رأس المال العامل لمجمع صيدال للفترة 2019-2017	17
78	الخزينة الصافية لمجمع صيدال للفترة 2019-2017	18
79	نسبة التداول لمجمع صيدال للفترة 2019-2017	19
79	نسبة السيولة السريعة لمجمع صيدال للفترة 2019-2017	20
80	نسبة النقدية لمجمع صيدال للفترة 2019-2017	21
80	نسبة التمويل الخارجي للأصول لمجمع صيدال للفترة 2019_2017	22
81	نسبة المديونية الكاملة لمجمع صيدال للفترة 2019_2017	23
81	نسبة المديونية قصيرة الأجل لمجمع صيدال للفترة 2019_2017	24

82	معدل دوران إجمالي الأصول لمجمع صيدال للفترة 2017_2019	25
82	معدل دوران الأصول غير الجارية لمجمع صيدال للفترة 2017_2019	26
83	معدل دوران الأصول الجارية لمجمع صيدال للفترة 2017_2019	27
83	معدل دوران النقدية لمجمع صيدال للفترة 2017_2019	28
85-84	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للفترة 2017-2019	29
85	جدول رقم الأعمال للسنوات 2017-2019	30
86	جدول القيمة المضافة للاستغلال للسنوات 2017-2019	31
86	جدول الفائض الإجمالي للاستغلال للسنوات 2017-2019	32
87-86	جدول النتيجة العملياتية للسنوات 2017-2019	33
87	جدول النتيجة الصافية للسنة المالية للسنوات 2017-2019	34
89-88	جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال للفترة 2017-2019	35
90	جدول حساب نسبة هامش القيمة المضافة لمجمع صيدال	36
91	جدول حساب نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال لمجمع صيدال	37
91	حساب نسبة هامش نتيجة الاستغلال لمجمع صيدال	38
92	حساب نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب لمجمع صيدال	39
93-92	حساب نسب المردودية لمجمع صيدال	40
95	نسبة النقدية التشغيلية لفترة 2017-2019	41
96	نسبة التدفق النقدي لفترة 2017-2019	42
96	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لفترة 2017- 2019	43
97	نسبة التوزيعات النقدية لفترة 2017-2019	44

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
5	الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي	1
11	مكونات القوائم المالية	2
30	تمثيل ابعاد الأداء الرباعية	3
39	عملية تقييم الأداء المالي	4
42	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	5
43	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	6
46	أنواع رأس المال العامل	7
47	كيفية تشكيل احتياج رأس المال العامل	8
66	الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لمجمع صيدال	9

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
112	جدول الميزانية جانب الأصول لسنة (2018-2017)	1
113	جدول الميزانية جانب الأصول لسنة (2019-2018)	2
114	جدول الميزانية جانب الخصوم لسنة (2018-2017)	3
115	جدول الميزانية جانب الخصوم لسنة (2019-2018)	4
116	جدول حسابات النتائج لسنة (2018-2017)	5
117	جدول حسابات النتائج لسنة (2019-2018)	6
118	جدول سيولة الخزينة لسنة (2018-2017)	7
119	جدول سيولة الخزينة لسنة (2019-2018)	8

المقدمة

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، أدى بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي الى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى.

ونتيجة لهذا التطور أيضا أصبح الأداء المالي للمؤسسة وعملية تقييمه أخذ أهم الركائز التي تسمح باتخاذ وتقييم قراراتها الإدارية والمالية المختلفة، ليس للمؤسسة فقط، بل حتى للأطراف الخارجية كالمساهمين المرتقبين، الموردين، العملاء... الخ، التي تهتم بمكانة المؤسسة وتطورها واستمرارها، باعتبار أن أدائها المالي يقيس العلاقة بين العناصر المكونة لها (الأصول، الخصوم، النشاط التشغيلي...) للوقوف على درجة التوافق بينها، مما يسمح بتحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة.

ولنتمكن المؤسسة من استخلاص معلومات مفيدة وذات معنى من قوائمها المالية المعدة وتقديمها لتلك الأطراف، للكشف عن مواطن القوة والضعف في أدائها المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة، تستخدم عدة طرق وأساليب، منها التحليل المالي للقوائم المالية.

1- إشكالية البحث:

لنتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها المالية فإنها بحاجة الى تقييم أدائها المالي، لذا أصبح تحليل القوائم المالية ضرورياً، وبناءً على هذا يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

2- تساؤلات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو الأداء المالي؟ وكيف يتم تقييمه؟
2. ماهي القوائم المالية؟ وما هو التحليل المالي للقوائم المالية؟
3. هل يستخدم تحليل الميزانية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019.
4. هل يستخدم تحليل جدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019.

5. هل يستخدم تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019.

3- فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. يستخدم تحليل الميزانية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019.

2. يستخدم تحليل جدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019.

3. يستخدم تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019.
-أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

1. تكمن أهمية الموضوع في كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية.
2. أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية هي إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة للأطراف ذات المصلحة.
3. يعتبر الأداء المالي أهم جانب تسعى المؤسسة الى زيادة فعاليته وكفاءته.
- 5-أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق عدة الأهداف أهمها:
 1. التعرف على القوائم المالية للمؤسسة والتحليل المالي لها.
 2. الاطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.
 3. محاولة الحكم على الأداء المالي لمجمع صيدال ومعرفة مركزها المالي.
 4. محاولة تقديم نتائج ومقترحات من شأنها تحسين تحليل القوائم المالية ودوره في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال.

6-أسباب اختيار الموضوع: ان اختيار موضوع البحث له أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وهي كالتالي:

1. الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
2. بحكم التخصص في مجال المحاسبة.
3. الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة.
4. أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية.
- 7-منهج الدراسة: لقد اتبعنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية بغية الإلمام والإحاطة بمختلف المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بجوانب الموضوع، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة، حيث تم اسقاط الدراسة على مجمع صيدال بالجزائر، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة الممتدة ما بين (2017-2019) باستخدام أدوات التحليل المالي، وهذا لإبراز دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

8-حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة في مجمع صيدال. الجزائر

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على معلومات مجمع صيدال. الجزائر للفترة الممتدة ما بين (2017-2019).

9- الدراسات السابقة :

- **دراسة لزعر محمد سامي (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، 2011-2012، قسنطينة).** عالج لزعر محمد سامي في رسالته إذا ما كان للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة، وأسقط دراسته على مؤسسة صيدال، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه الى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية. هناك اختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية حيث في دراسة لزعر سامي تم تحليل جميع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي أما الدراسة الحالية فتناولت ثلاث قوائم أساسية هي الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة، وذلك لإبراز دور تحليل هذه القوائم في تقييم الأداء المالي.
- **دراسة بن مالك عمار (المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، 2010-2011، قسنطينة).** عالج بن مالك عمار في رسالته ما إذا كان التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث، كفيل لتقييم عادل لأسهم الشركات وفقا لمؤشرات تقييم الأداء الحديثة، وأسقط دراسته على شركة إسمنت السعودية، وقد توصلت الدراسة الى أن ما إذا أردنا الخوض في التحليل الأساسي الحديث للأسهم يتوجب علينا القيام بدراسات كمية و نوعية، حيث تقوم الأولى على تحليل رقمي و معادلات إحصائية تؤخذ من القوائم المالية للشركات، تتناول كل من أرباح وإيرادات الشركة، الأصول و الخصوم، أما الثانية فهي تركز على الأمور غير الملموسة في الشركة، كسمعة إدارة موظفيها، الاسم التجاري للشركة، التكنولوجيا المستخدمة، براءات الاختراع، ونوعية الأرباح، أضف إلى ذلك استخدام مؤشرات حديثة تعمل على تقييم أسهمها وفقا لقيمتها العادلة، وتختتم هذه الدراسة بعملية التنبؤ بإمكانية وقوعها في الفشل المالي في المدى المتوسط والبعيد باستخدام نماذج رياضية مخصصة لذلك. يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في أن دراسة بن مالك عمار تناولت تحليل القوائم المالية وفق المنهج الحديث الكمي والنوعي للتحليل المالي، أما الدراسة الحالية اعتمدت على التحليل المالي التقليدي.
- **دراسة حسيني أمينة (دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، 2018-2019، بسكرة)** هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن جدول سيولة الخزينة يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بحيث يعطي صورة واضحة ودقيقة لمستخدمي القوائم المالية حول الوضعية المالية

للمؤسسة، الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية يكمن في أن دراسة حسيني أمينة تناولت تحليل جدول سيولة الخزينة فقط أما الدراسة الحالية فتناولت ثلاث قوائم أساسية هي الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة وبالتالي الحكم على الأداء المالي للمؤسسة بشكل أدق.

10- هيكل الدراسة : قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول، فصلين نظريين والثالث تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

• **المقدمة:** تضمنت إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، وفرضياتها، بالإضافة إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والهدف من الدراسة، والمنهج المناسب والمتبع لإتمامها، إلى جانب الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو جزء منه وكذا هيكل الدراسة.

• الفصل الأول للدراسة والمعنون ب " مفاهيم أساسية حول تحليل القوائم المالية"، تناولنا فيه عموميات حول التحليل المالي، بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية، وفي الأخير تطرقنا الى عرض القوائم المالية.

• أما الفصل الثاني فكان بعنوان " استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"، تناولنا فيه ماهية تقييم الأداء المالي، بالإضافة الى تحليل القوائم المالية للمؤسسة لتقييم أدائها المالي.

• الفصل الثالث بعنوان " استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر"، تناولنا فيه مدخل عام لمجمع صيدال. الجزائر، ثم تناولنا تحليل الميزانية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال، وفي الأخير تطرقنا الى تحليل جدول حسابات النتائج وسيولة الخزينة لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال.

• **الخاتمة:** تضمنت الخاتمة حوصلة للموضوع، واختبار الفرضيات التي تم وضعها من قبل، وأهم النتائج النظرية والتطبيقية المستخلصة، بالإضافة إلى مقترحات مقدمة

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول
تحليل القوائم المالية

تمهيد:

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات لمختلف الأطراف ذات المصلحة، وعليه يجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ملائمة وموثوقة يمكن استخدامها في القرارات الاقتصادية المناسبة، مما دعا الى ضرورة دراسة محتويات القوائم المالية للمؤسسات بشكل عملي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

وانطلاقاً مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فتشخيص حالة المؤسسة لفترة معينة عن طريق دراسة تفصيلية لبياناتها فهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

أولاً: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة" (منير، اسماعيل، و عبد الناصر، 2005، صفحة 12).

ويعرف كذلك بأنه " عبارة عن معالجة للبيانات لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف" (الشيخ، 2008، الصفحات 2-3).

ومنه يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن مجموعة من العمليات تعنى بدراسة وفهم المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية للمؤسسة، وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها وتكوين مجموعة من المعلومات تساعد في معرفة المركز المالي للمؤسسة، وتقييمه واتخاذ قرارات إدارية سليمة.

- من خلال التعاريف السابقة نجد أن للتحليل المالي خصائص هامة، أهمها: (عقل، 2000، صفحة 287)
- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية الى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
- هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد الى الميزانية وقوائم الدخل.

ثانياً: أهمية التحليل المالي: يستمد التحليل المالي أهميته من أنه يمكن من: (الشيخ، 2008، صفحة 3)

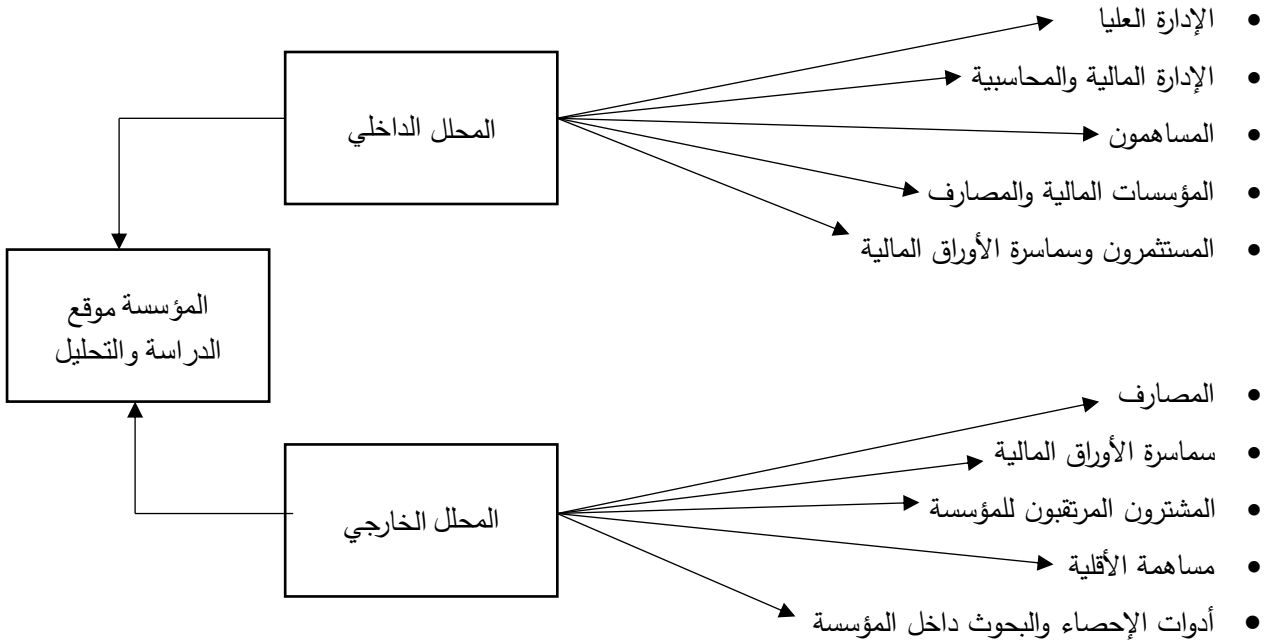
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

- لا شك بأن أي مؤسسة تلد وتترعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض، هذه الأطراف تهتم ببيانات المؤسسة حسب ضرورة ومستوى الحاجة إليها، ومن الممكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقاتها بنتائج التحليل الى ما يلي: (الحيالي، 2009، الصفحات 26-27).
 - **المستفيدون داخل المؤسسة:** يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى يختلف نسبيا عن الآخر، نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.
 - **المستفيدون خارج المؤسسة:** هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي حسب درجة علاقتها بالمنشأة، مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة الضريبة، وأجهزة التخطيط الحكومي وغيرها.
- وللتوضيح أكثر نورد الشكل التالي:

الشكل (1): الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي



المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 41.

المطلب الثالث: مجالات وخطوات التحليل المالي

- أولاً: مجالات التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية: (شنوف، 2014، الصفحات 57-58).
- التحليل الاستثماري: يهدف الى معرفة العائد على الاستثمار، وهيكله الأموال الدائمة ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل، والسيولة في المدى القصير.
- التحليل الائتماني: يهدف الى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية...) وعلاقته مع المقرض وتقييمها، واتخاذ القرارات انطلاقاً من عملية التقييم.
- تحليل الاندماج والشراء: يهدف هذا التحليل الى تقييم أصول المؤسسة المزعم شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.
- تحليل تقييم الأداء: يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة الى السيولة واتجاهات النمو.
- التحليل من أجل التخطيط: يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المواد الأولية، المنتجات، السلع والخدمات.

ثانياً: خطوات التحليل المالي

- تتم عملية التحليل المالي على ثلاث خطوات رئيسية هي: (الصيرفي، 2014، الصفحات 118-119).
- **التصنيف:** وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئياتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة يمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.
- **المقارنة:** وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمت إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من المؤسسة واحدة في نفس الصناعة.
- **الاستنتاج:** عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل. وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكماً سليماً على المركز المالي للمؤسسة، وقدر إمكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تشكل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قوائم مالية أساسية وأخرى مكملة أو ملحقة، وتعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة كل التطورات المالية الحاصلة في الشركة، وتتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية في القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ قرارات رشيدة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

أولاً: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية هي " بيانات تفصيلية واجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة محددة فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المؤسسة والتغيرات الحاصلة في مركزها المالي " (آل شبيب، 2009، صفحة 68).

وتعرف أيضاً بأنها " عرض هيكلية للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الرشيدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة المؤسسة" (حماد، 2005، صفحة 35).

✓ ووفق ما حددته المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه: " تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنوياً على الأقل، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة: (المادة 25 من القانون رقم 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، 2007).

✓ الميزانية.

✓ حساب النتائج.

✓ جدول سيولة الخزينة.

✓ جدول تغير الأموال الخاصة.

✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج". ومنه نستطيع القول أن القوائم المالية هي وسيلة اتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة والتي من خلالها ستمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج.

ثانياً: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتسم القوائم المالية بخصائص تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين، وهي كالتالي:

• القابلية للفهم: (الحيافات، 2013، صفحة 19).

- يجب أن تكون على قدر كافي من القابلية للفهم لمستخدمي هذه القوائم.

- يجب أن تبتعد عن التعقيد والصعوبة.

الملائمة: (بن فرج، 2013، صفحة 49).

- حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار.

- تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.

المصدقية: (مداني، 2015، الصفحات 8-9).

- يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وذلك بخلوها من الأخطاء الهامة والتحيز.
 - أن تتمتع بالتمثيل الصادق والاكتمال فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة وغير ملائمة.
- القابلية للمقارنة: (الشاهد و حماد، 2000، صفحة 37).
- تكتسب المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها مع معلومات مماثلة بمؤسسة أخرى أو لنفس المؤسسة عن فترات سابقة.
- بالإضافة إلى الخصائص السابقة هناك من يضيف خصائص أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، أهمها: (النجار، 2012، صفحة 19).

- **التكامل:** تكامل المعلومات إذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة للأحداث أو الأنشطة القابلة للقياس.
- **التوقيت الملائم:** أهمية المعلومات فيما إذا توافرت في الوقت المناسب ليتمكن متخذ القرار لاستعمالها في الوقت المحدد.
- **قابلية التحقق:** أي القدرة على الوصول الى نفس النتائج من قبل من أكثر من شخص إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: أهمية القوائم المالية

تتبع أهمية القوائم المالية من أنها تساعد أطراف عديدة كالمستثمرين والمقرضين والمؤسسة على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة (اسماعيل و قطب، 2014، صفحة 3)، كما يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية:

- ❖ **أداة اتصال:** فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:
 - وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك...الخ.
 - وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.
- ❖ **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعه تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على: (عجيله، 2013، صفحة 37).
- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام الموارد.

- ❖ **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث: (مشري، 2008، صفحة 67).
- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

المطلب الثاني: أهداف ومستخدمي القوائم المالية

أولاً: أهداف القوائم المالية

- تقي القوائم المالية باحتياجات معظم مستخدميها، فالهدف من هذه القوائم هو توفير معلومات عن المركز المالي وتساعد في اظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها وذلك لتمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات رشيدة، يمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في النقاط التالية:
- توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم وأخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية (شناي، 2009، صفحة 29).
 - توفير معلومات حول المركز المالي، الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية (عليان وادي، 2006، صفحة 112).
 - تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها، ومعلومات عن التدفقات النقدية تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند استحقاقها (الشباني، 2014، صفحة 25).

ثانياً: مستخدمي القوائم المالية

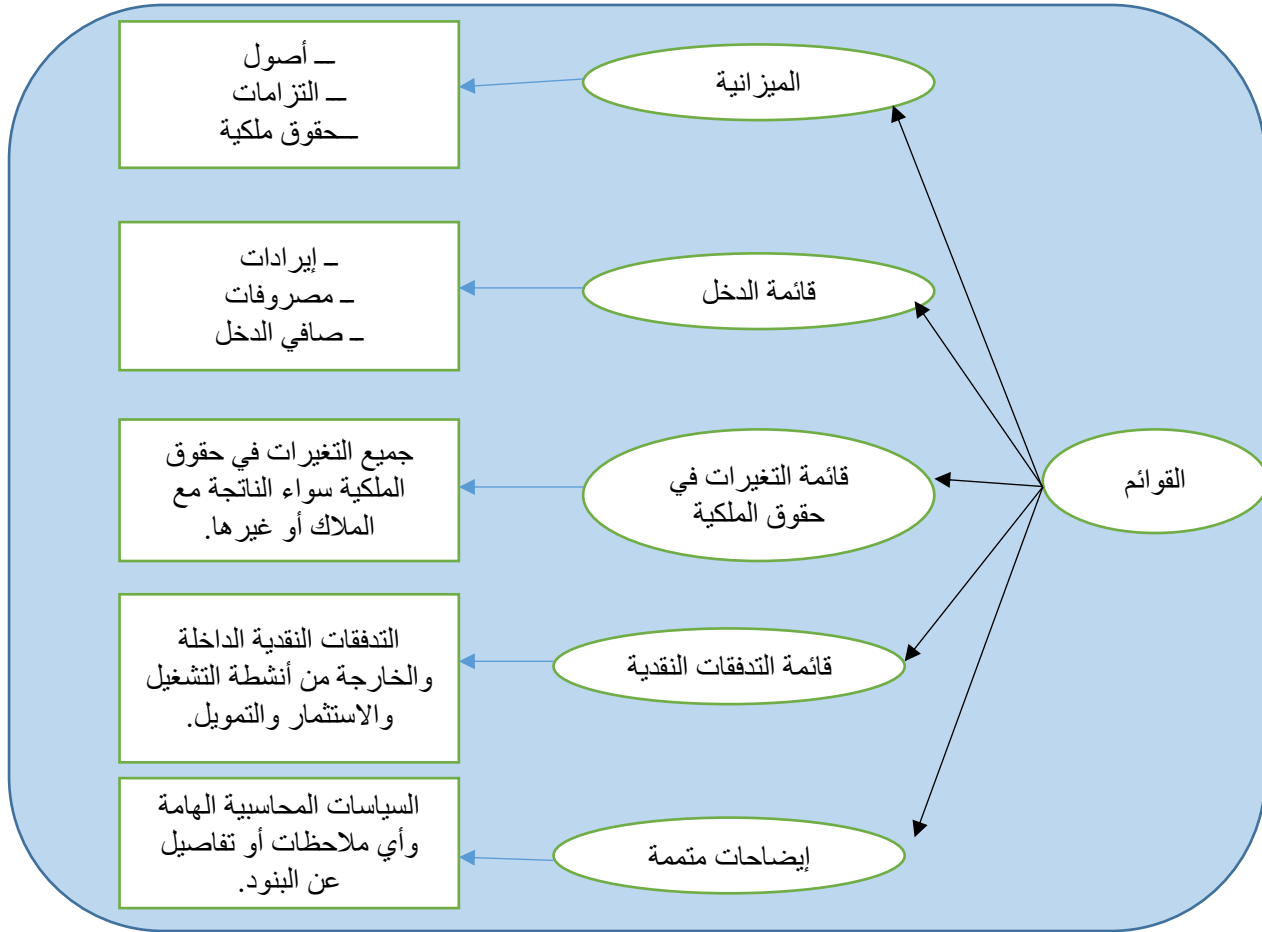
- تتعدد القوائم المالية وتتنوع المعلومات الواردة فيها والتي يتم اعتمادها من طرف مستخدمين متعددين بغرض اتخاذ قرارات تختلف وتتعدد بتعدد احتياجات هؤلاء المستخدمين. وفيما يلي سيتم ذكر المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية: (رحيش، 2014، صفحة 24).
- **المستثمرين:** إن المستثمر يحتاج لمعلومات تساعده على اتخاذ قرارات الشراء، الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أنه يهتم بالمعلومات التي تساعده في تقييم قدرة المؤسسة في توزيع الأرباح.
- **الموظفين:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع المكافآت ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

- **المقرضين:** تساعدهم المعلومات المحاسبية على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عنها سوف تدفع لهم في تاريخ الاستحقاق.
- **الموردين والعملاء:** ويهتم هذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشأن استمرار أو عدم استمرار تعاملهم مع المؤسسة، خصوصاً إذا كانت لهم تعاملات طويلة الأجل معها (الثلثوني، 2005، صفحة 29).
- **الجهات الحكومية:** تهتم هذه الجهات بالمعلومات المتعلقة بحجم أعمال المؤسسة بقصد تحديد موردها والحصول على المعلومات اللازمة في مجالات إحصائيات الدخل القومي (عجيلة، 2013، صفحة 39).
- **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين، وبالتالي فالجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة (عبد المالك، 2015، صفحة 26).

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

يجب أن تتضمن البيانات المالية كافة المعلومات اللازمة للمستخدمين حول المركز المالي للمنشأة ونتائج الأعمال من ربح وخسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة والتغيرات في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة والإيضاحات التفسيرية وأية معلومات جوهرية تؤثر على القرار الاقتصادي. وللتوضيح أكثر نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مكونات القوائم المالية



المصدر: بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2013، ص52.

المطلب الأول: عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)

1. مفهوم الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة المالية في تاريخ محدد، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم، التي توضح ما لها من حقوق وما عليها من التزامات (شونوف، 2014، صفحة 111). يجب أن تكون الميزانية دائماً متوازنة لأن الأصول الاجمالية المستثمرة في النشاط

الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها (منير، اسماعيل، و عبد الناصر، 2005، صفحة 13).

وتعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة حيث تحقق المزايا التالية: (رحيش، 2014، صفحة 29).

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن مالها من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقاً لما يعرف بنسبة التغطية.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.

2. عناصر الميزانية: تتمثل عناصر الميزانية في:

- ❖ **الأصول:** هي ممتلكات وحقوق المؤسسة (الصيرفي، 2014، صفحة 107)، وتقسّم الأصول إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية وحسب درجة سيولتها، حيث يتم الترتيب ابتداءً من الأصول الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة. وبشكل عام تصنف الأصول تصنف الأصول إلى: (عباس، 2018، صفحة 117).
- **الأصول المتداولة:** وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التشغيلية أو خلال سنة، وتشتمل البنود التالية: النقد الموجود في صندوق المؤسسة، الإيداعات في الحسابات المصرفية الجارية، الأوراق المالية القابلة للتسويق، المدينون وأوراق القبض، المخزون، المصروفات المدفوعة مسبقاً.
- **الأصول غير المتداولة (الأصول الثابتة):** وهي أصول يتم اقتنائها ليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المحاسبية أو دورة التشغيل العادية للمؤسسة، أيهما أطول. بل يتم اقتنائها لاستخدامها في النشاط في الأجل الطويل.

ولتوضيح شكل الأصول في الميزانية نورد الجدول التالي:

الجدول (01): الميزانية "جانبا الأصول"

السنة المالية المقفلة في.....

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي والسلبى تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					الأصول الجارية المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.

❖ الخصوم وحقوق الملكية:

1. **الخصوم:** وهي عبارة عن التزامات مالية على المؤسسة للأخرين من موردين ومقرضين وتنقسم كما هو الحال في الأصول الى خصوم متداولة وخصوم غير متداولة: (عباس، 2018، صفحة 117).

• **الخصوم المتداولة:** وتشمل تلك الالتزامات الواجبة الأداء في فترة زمنية قصيرة تقل عن السنة، كأوراق الدفع والدائنين والموردين والمصروفات المستحقة مثل الرواتب والأجور والضرائب، وتشارك هذه الالتزامات بصفة واحدة هي أنها تستعمل غالباً لتمويل الأصول المتداولة.

• **الخصوم غير المتداولة:** هي الالتزامات التي تستحق خلال مدة تتجاوز السنة مثل القروض متوسطة وطويلة الأجل.

2. **حقوق الملكية:** وهي تمثل ما قدمه أصحاب المؤسسة من أموال مباشرة لأجل الاستثمار، بالإضافة الى

أية أرباح تحققت لهم دون سحبها من المؤسسة، وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل بالتالي: (الشواورة، 2013، صفحة 205).

- رأس المال المدفوع.
- الأرباح المحتجزة.
- علاوة الإصدار: وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الاسمية.

ولتوضيح شكل الخصوم في الميزانية نورد الجدول التالي:

الجدول (02): الميزانية "جانبا الخصوم"
السنة المالية المقفلة في.....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة أرس مال تم إصداره أرس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)

			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 29.

ثانياً: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

1. مفهوم جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل بأنها "قائمة مالية تعد عن فترة محاسبية وتحتوي على ملخص لإيرادات ومصروفات المؤسسة عن هذه الفترة" (شحاتة، سليمان، فرج، عبد الرحيم، و خميس، 2019، صفحة 71).

كما "يتم إعداد جدول حسابات النتائج عن فترة زمنية معينة (عادة سنة أو ربع سنة) بغرض تحديد نتيجة عمليات أو نشاط المؤسسة من صافي الربح أو صافي خسارة وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات التي تخص الفترة بالمصروفات التي تخص نفس الفترة" (علي و شحاتة، 2015، صفحة 320).

ويعتبر جدول حسابات النتائج "حساب ختامي ضروري وملحق للميزانية ويساعد على معرفة التغيرات الطارئة على حقوق المالكين من خلال ممارسة العمليات التشغيلية ويعتبر ضروري من أجل تقييم الأداء ودراسة الكفاءة الإنتاجية" (منير، اسماعيل، و عبد الناصر، 2005، صفحة 16).

يحقق جدول حسابات النتائج للمؤسسة الميزات التالية: (عبد المالك، 2015، صفحة 33).

- التعرف على نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة.

- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
 - معرفة إمكانية توزيع الأرباح للمساهمين.
 - التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة التشغيلية، وكذلك نشاطاتها غير العادية.
 - التعرف على مقدار الضريبة الواجب دفعها.
 - معرفة ما إذا تم إعداد قائمة حساب النتيجة بناء على الاستمرارية أو على تصفيتهما.
2. عناصر جدول حسابات النتائج: يتكون جدول حسابات النتائج من: (الصبان، سليمان، بيومي، و محمد، 2019، صفحة 39).
- ❖ **النواتج:** تشير الى مقدار الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات (أو كلاهما) نتيجة للعمليات العرضية أو الفرعية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فهي تشمل نتيجة كل الأنشطة التي تؤدي الى زيادة صافي الأصول بخلاف تلك الناتجة عن الإيرادات واستثمارات الملاك.
 - ❖ **الأعباء:** تشير الى مقدار النقص في الأصول أو الزيادة في الالتزامات (أو كلاهما) نتيجة للعمليات العرضية أو الفرعية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فهي تشمل نتيجة كل الأنشطة التي تؤدي الى نقص صافي الأصول بخلاف تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك.
3. شكل جدول حسابات النتائج: من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي، تقدم قائمة الدخل إما حسب الطبيعة أو حسب الوظائف، ولقد أعطيت أولية العرض حسب الطبيعة وللمؤسسة الخيار في عرضه حسب الوظائف في الملاحق، وهو كالتالي:
- ❖ **حسب الطبيعة:** وفقاً لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية، أجور ورواتب، الإهلاكات...)، (عبد المالك، 2015، صفحة 35).

ولتوضيح شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة نورد الجدول التالي:

الجدول (03): جدول حساب النتائج " حسب الطبيعة"

الفترة من الى....

N-1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال
			1. إنتاج السنة المالية

			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى
			2. استهلاك السنة المالية
			3. القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والدفعات المشابهة
			4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات
			5. النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9. النتيجة غير العادية
			10. النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافي
			11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص30.

❖ **حسب الوظائف:** تصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظائف (تكلفة المبيعات، التكاليف التجارية،

الأعباء الإدارية). (عبد المالك، 2015، صفحة 35)

ولتوضيح شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة نورد الجدول التالي:

الجدول (04): جدول حساب النتائج " حسب الوظيفة"

الفترة من الى

N - 1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الاجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافي للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافي (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 31.

المطلب الثاني: جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة

أولاً: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

1. مفهوم جدول سيولة الخزينة

جدول سيولة الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية هي "تلك الكشوفات المالية المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة" (آل شبيب، 2009، صفحة 120).

وتوضح قائمة التدفقات النقدية "النقد المتدفق إلى داخل المؤسسة عن طريق بيع منتجاتها نقداً أو تحصيل قيمة ما باعته بشكل آجل، والنقد الذي تدفق خارجها بسبب شراء مواد وخامات وسداد ديون وغيرها. لذلك توضح هذه القائمة قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية" (قنطجى، 2019، صفحة 384).

يحقق جدول سيولة الخزينة العديد من المزايا، أهمها: (الشواورة، 2013، الصفحات 140-141).

- قياس مستوى السيولة على المدى القصير.
- التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- المساعدة في التعرف على أوقات حدوث العجز والفائض النقدي.
- لفت نظر الإدارة العليا للانحرافات النقدية المتوقعة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالشراء والبيع.

2. عناصر جدول سيولة الخزينة: تنقسم التدفقات النقدية إلى: (الدهراوي، 2006، صفحة 156).

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:** هي التدفقات النقدية الناجمة من العمليات الرئيسية للمؤسسة من بيع

وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية.

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:** هي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها

المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للمؤسسات الأخرى.

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:** هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول

على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم.

3. طرق إعداد جدول سيولة الخزينة: تعد قائمة التدفق النقدي بطريقتين المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت

الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية

ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه. ونوضح فيما يلي طريقتي اعداد هذه القائمة: (خنفر و المطارنة، 2009، صفحة 200).

❖ **الطريقة المباشرة:** تقوم هذه الطريقة على المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، حيث تضم التدفقات النقدية الداخلة بالإضافة إلى النقدية المقبوضة من العملاء تضم الإيرادات النقدية الأخرى كالفوائد الدائنة وأرباح الأسهم، بينما تضم التدفقات النقدية الخارجة بالإضافة إلى النقدية المدفوعة للموردين والنقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل والمصاريف النقدية الأخرى كالفوائد والضرائب.

ولتوضيح شكل جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة نورد الجدول التالي:

الجدول (05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى.....

السنة المالية N	السنة المالية N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تشييات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تشييات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات تغير الخزينة للفترة (أ) + ب + ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 35.

❖ **الطريقة غير المباشرة:** يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببند أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية، لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية، وتضم هذه البنود: (خنفرة و المطارنة، 2009، صفحة 198).

- التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية (شراء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل).
- البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل، كالإهلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول غير الملموسة.
- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشأة كمكاسب وخسائر بيع الأصول.

ولتوضيح شكل جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة نورد الجدول التالي:

الجدول (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)
الفترة من إلى.....

السنة المالية N	السنة المالية N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردون والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشيئات تحصيلات التنازل عن تشيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص36.

ثانياً: جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

1. مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة

يحدد المعيار الدولي المعدل في عام 1997م مكوناً جديداً في القوائم المالية ليتم تقديمه الى جانب القوائم المالية التقليدية ألا وهو جدول تغيرات الأموال الخاصة.

ويمكن تعريفه بأنه 'التقدير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح والمسحوبات على الوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية' (بن فرج، 2013، صفحة 81).

تعد هذه القائمة حلقة الربط بين جدول حسابات النتائج وبين الميزانية، وقد عرفها النظام المحاسبي المالي بأنها: 'تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية' (لزرع، 2012، صفحة 59).

يحقق جدول تغيرات الأموال الخاصة المزايا التالية: (رحيش، 2014، صفحة 38).

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وعناصرها أي تفصيلات أخرى عنها وكذا التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على عناصر المكاسب والخسائر التي يجب الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

2. المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يجب على المؤسسة أن تعرض وتوضح في جدول تغيرات الأموال الخاصة ما يلي: (رحيش، 2014، الصفحات 38-39).

- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
- كل عنصر من عناصر الإيرادات، الأعباء، الأرباح والخسائر والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى.
- إجمالي العناصر الناتجة مما سبق ذكره، موضحاً بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية.
- ولكل عنصر من عناصر حقوق الملكية يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

ويظهر جدول التغيرات الأموال الخاصة كما يلي:

الجدول(07): جدول تغيرات الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص37.

المطلب الثالث: قائمة الملاحق

1. مفهوم قائمة الملاحق

عرف جدول الملاحق على أنه "جدول ملحق لشرح الأعباء أو النواتج الخاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، أسهم وحدات الفروع والمؤسسة الأم، التحويلات ما بين الفروع والمؤسسة الأم" (قسوم، 2016، صفحة 117).

والملاحق يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببند القوائم وإضافة الإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال" (مجبر و أوسير، 2010، صفحة 4).

2. العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في قائمة الملاحق

تشمل قائمة الملاحق البنود الآتية: (قسوم، 2016، الصفحات 117-118).

- عرض معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث العامة.
- الإفصاح عن المصادر الرئيسية للتقدير غير الدقيق كالإفصاح عن الافتراضات المتعلقة بالمستقبل.
- الإفصاح عن المتطلبات التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية والتي لا تكون معروضة في مكان آخر من القوائم المالية.
- الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مختلف المستخدمين من تقييم أهداف المؤسسة وسياساتها وأساليبها لإدارة رأس المال.
- تقديم معلومات إضافية لا يتم إظهارها في متن القوائم المالية ولكنها تكون ضرورية لتوفير عرض عادل للمعلومات.
- البنود الطارئة والالتزامات الإفصاحات المالية الأخرى.
- إفصاحات غير مالية، الإفصاح عن المعلومات العامة (مقر المؤسسة، اسم المؤسسة الأم، أهداف المؤسسة وسياساتها...).

خلاصة الفصل:

إن التحليل المالي للقوائم المالية عملية تحويل البيانات الى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات أكثر صحة لكي يتسنى للمؤسسة مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتحقيق أهدافها المالية المنشودة، مستعملاً في ذلك القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وأخيراً قائمة الملاحق.

الفصل الثاني:

استخدام تحليل القوائم

المالية في تقييم

الأداء المالي

للمؤسسة

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة التحليل المالي، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، حيث تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل قرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة فهي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على التحليل المالي للقوائم المالية، وأهم هذه القوائم الميزانية، جدول حسابات النتائج، سيولة الخزينة.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة لتقييم ادائها المالي

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي**المطلب الأول: ماهية الأداء المالي**

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية.

أولاً: تعريف الأداء

إن شيوع استخدام مصطلح الأداء وكثرة استعماله خاصة في البحوث التي تتناول المؤسسة لم يؤدي إلى توحيد مختلف وجهات النظر حول تعريفه، فهو قد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في اقتصاد الموارد.

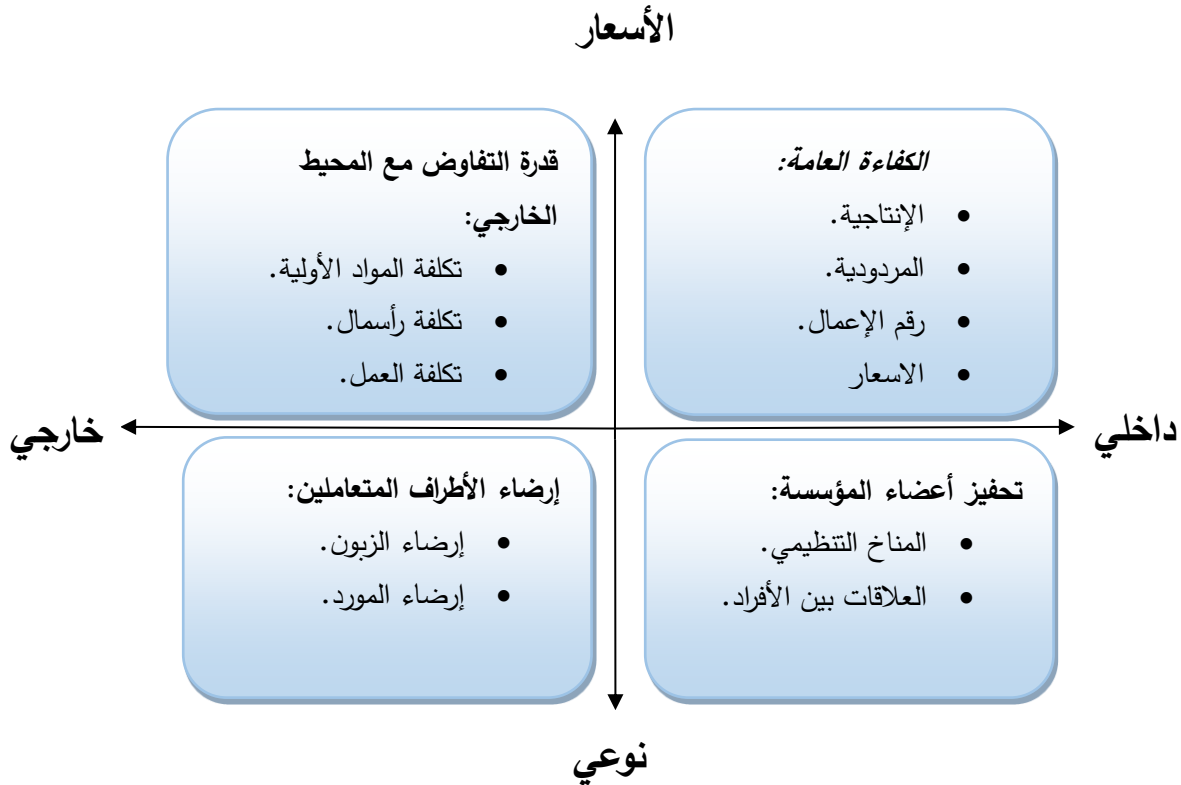
يمكن تعريف الأداء حسب المنظمة العربية للتنمية الإدارية بأنه "المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية" (الخطيب، 2009، صفحة 46).

أما الأداء في ظل الإطار المؤسسي والتنظيمي فهو "المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع وخدمات"، ويمكن تحديد مفهوم الأداء بأنه عبارة عن محصلة تفاعل القدرة مع الرغبة مع البيئة (أبو النصر، 2008، صفحة 74).

وبالنظر إلى أداء المورد البشري يعرف الأداء بأنه "الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، ولإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، ولتخزينها وتسويقها طبقاً للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة" (مزهودة، 2001، صفحة 86).

ويرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، بل تحديده في استمرار وتطور بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد (عشي، 2002/2001، صفحة 15)، ويمكن تلخيص الأربعة الأبعاد الأساسية في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تمثيل أبعاد الأداء الرباعية



المصدر: نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 43.

من خلال الشكل نلاحظ أن الأداء بأبعاده الأربعة هو مفهوم شامل ينطوي على العديد من المفاهيم الجزئية التي لها علاقة مباشرة بنجاح وتطور واستمرارية المؤسسة الاقتصادية، والبعض الآخر يرى بأن الأداء الأمثل في المؤسسة الاقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا ومحكما بالكفاءة والفعالية، ويربط أغلب الباحثون مصطلح الأداء بمدى بلوغ المؤسسة لأهدافها وبمدى الرشادة في استخدام الموارد وهذا ما ينبثق ضمنه مفهومي الكفاءة والفعالية. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اقتراح التعريف الشامل كالتالي: هو محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

ثانيا: أنواع الأداء:

ينقسم الأداء وفقا لعدة معايير إلى: (مزهودة، 2001، صفحة 89).

1. حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين وهما :

❖ **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

✓ **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

✓ **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

✓ **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

❖ **الأداء الخارجي:** الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.

2. **حسب معيار الشمولية:** (عشي، 2002/2001، صفحة 17).

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي.

❖ **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية

للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر.

❖ **الأداء الجزئي:** هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية وينقسم بدوره الى عدة أنواع تختلف باختلاف

المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي الى: أداء الوظيفة

المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

3. **حسب معيار الطبيعة:** (عشي، 2002/2001، صفحة 18).

تبعاً لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف

تكنولوجية، أهداف سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى:

❖ **الأداء الاقتصادي:** يتم قياس الأداء الاقتصادي باستخدام الربحية، والمردودية بأنواعها المختلفة ومن أهم

الأدوات المستخدمة هي التحليل المالي، هذا على الرغم من أن التشخيص الاقتصادي لا بد ان يتماشى مع

التشخيص المالي للوصول إلى نتائج هامة حول الأداء الاقتصادي.

❖ **الأداء الاجتماعي:** يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساساً لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، ويتميز هذا

النوع بصعوبة إيجاد المقاييس الكمية، لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية.

❖ **الأداء التكنولوجي:** تعد التكنولوجيا من مصادر الأفضلية التنافسية بامتلاكها ومدى تطويرها وتحسينها مع

المستجدات، لذلك تكون الأهداف التكنولوجية ضمن الأهداف المحددة في استراتيجية المؤسسة.

❖ الأداء الإداري: يتعلق هذا الجانب بالتخطيط والسياسات والإجراءات التي تجدها المؤسسة، ويتم تحقيق هذا من خلال حسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق الأهداف المسطرة، ويمكن الاستعانة بالنماذج والأساليب العلمية لتطوير هذا الجانب.

ثالثاً: مفهوم الأداء المالي

1. تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح (دادن، 2007/2006، صفحة 36).

ويعرف أيضا الأداء المالي على انه "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها" (الخطيب، 2009، صفحة 45).

كما يعرف على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها والتي تظهر جليا من خلال:

- ✓ تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها.
- ✓ درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل (دادن، 2007/2006، صفحة 36).
- ✓ حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي (شمال، 2017، صفحة 05).

2. أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف

ويساعد في ترشيد القرارات المالية، وفي التنبؤ باستمرار الأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة.

ناهيك عن كون الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء، موردين، مستثمرون... الخ، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعيات المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاء الضوء على ربحية، سيولة، التوازن المالي، اليسر المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة، وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتسم بالمنافسة (نوبلي، 2014/2015، صفحة 151).

3. العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

❖ **العوامل الداخلية:** تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.
- **المناخ التنظيمي:** ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فإنه منطوقيا تضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية، كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.
- **التكنولوجيا:** يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر... الخ، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تتسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الملائمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة (الخطيب، 2009، صفحة 40).

- ❖ **العوامل الخارجية:** يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه، وتتمثل أهم هذه العوامل في:
 - **السوق:** يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابيه على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فنلاحظ تراجع في الأداء المالي.
 - **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلاً لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء (نوبلي، 2014/2015، صفحة 152).

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

أولاً: مفهوم تقييم الاداء

1. تعريف تقييم الأداء

تقييم الأداء هو شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي تتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة إلى إعداد الخطط المستقبلية (الزبيدي، 2000، صفحة 81). فهو مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلاً وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة (عشي، 2001/2002، صفحة 27).

إلى جانب ذلك هو نشاط المؤسسة على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً وثانياً بقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية (جمعة ف.، 2000، صفحة 30).

كما تعرف عملية تقييم الأداء بأنها جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو المؤسسة، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة (اليمين، 2009/2008، صفحة 24).

2. أهمية تقييم الأداء: تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي: (بن خروف، 2009/2008، صفحة 73).

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- مساعدة مدراء الأقسام على القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
- يفيد تقييم الأداء بصورك مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها، ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة.
- يعتبر من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط، كما يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة (عبد المحسن، 2004/2003، صفحة 03).

ثانياً: أهداف ومقومات تقييم الأداء

1. الأهداف تقييم الأداء: تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً فيما يلي: (اليمين، 2009/2008، صفحة 25).
- تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.
- يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تقادي نقاط الضعف.

- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمؤسسات المماثلة.
- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ (الزبيدي، 2000، صفحة 85).
- الوقوف على مدى استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف اقل ونوعية جيدة.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية (الكرخي، 2010، صفحة 32).

2. **مقومات تقييم الأداء:** حتى يتمكن المسير من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء، لا بد إن تتوفر لهذه العملية مجموعة من المقومات نلخصها في النقاط التالية: (بن خروف، 2009/2008، صفحة 76)

- الشمولية بما يغطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء.
- الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها، مع ضرورة تعريف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها.
- الاستمرار في تطبيق النظام المفتوح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل يجب أن يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.
- الوصول إلى نتائج ايجابية وإلى تحسين الأداء، ورفع الكفاءة، بتوضيح المسارات السليمة الأداء فيما بعد، وان لا تقتصر على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.

ثالثا: مراحل وشروط تقييم الأداء المالي

1. **مراحل تقييم الأداء المالي:** تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة مجملها كالآتي: (الكرخي، 2010، صفحة 22 و 23)

- **مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال

- سنة معينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسة المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.
- **مرحلة قياس الأداء الفعلي:** من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، والمشاكل التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه، ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناءً على معايير الفعالية والكفاءة، لذلك لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات مثل: المؤشرات الشخصية، المؤشرات الموضوعية، المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية (عشي، 2002/2001، صفحة 29).
 - **مرحلة مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب:** في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي (المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف ويعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن وعلى أداء الوحدات والأهداف (الكرخي، 2010، صفحة 23).
 - **مرحلة دراسة الانحراف وإصدار الحكم:** هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوع هذا الانحراف سواء كان انحراف موجب لصالح المؤسسة، أو سلبي ضدها، أو معدوم لا يؤثر على نتائجها. لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف وتحديد أسبابه لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي (عشي، 2002/2001، صفحة 32).
3. **شروط نجاح تقييم الأداء:** من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق الأهداف المسطرة ولكي تؤدي دورها بنجاح يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها على النحو التالي:
- (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، صفحة 116).
- تحديد العناصر والصفات التي سيتم بناءً عليها التقييم بشكل واضح ودقيق ومفهوم حيث يستطيع الرؤساء والمرؤوسين فهمها بشكل سهل وجيد.
 - ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كانت اتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم، كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر وتوفر المعلومات الكافية لتتبع تقييم الأداء وتطوره.
 - توفر وسائل نقل معلومات أو نتائج التقييم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية أن استلزم الأمر في الوقت المناسب (عشي، 2002/2001، صفحة 33).

المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

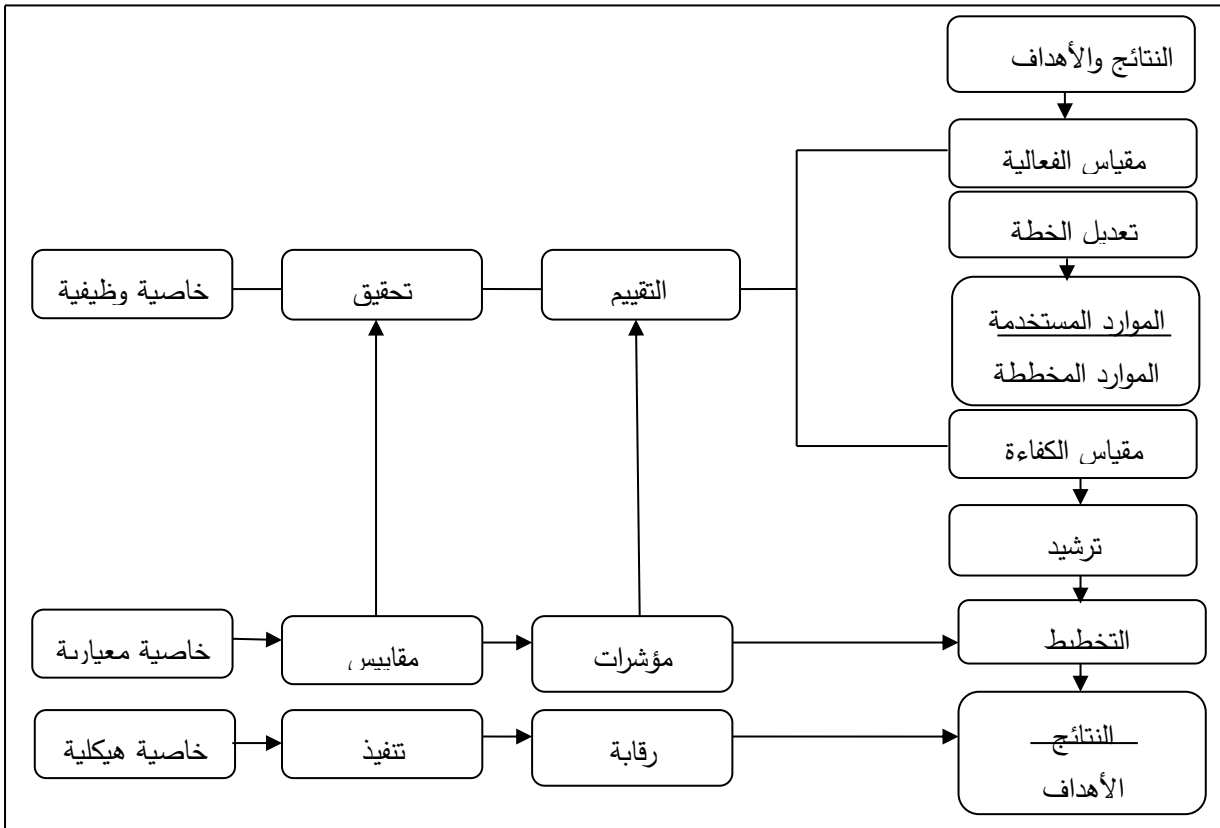
أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة

لوقوف على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية يجب تقديم الأداء المالي، الذي يعرف بأنه "مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إي إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة"، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي (نوبلي، 2015/2014، صفحة 163).

ويعرف أيضاً على أنه "عبارة عن مراجعة لما تم انجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة" (عاشور الفار، 2018، صفحة 29).

مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز للمؤسسة، من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، للحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها. ولتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: شلال أيوب، بن نذير نصر الدين، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يوم 2017/04/25، جامعة البليدة، ص 7.

من خلال الشكل السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ومقارنته مع ما كان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

ثانياً: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة

1. أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة: حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث، لأنه يلامس الوترين الحساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فهو يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة والتأكد من سيرها، يستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة والمتمثلة في: (اليمين، 2009/2008، صفحة 26).

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، وذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقاً والفترة المحدودة اعتماداً على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المديرين تحديد الأهداف مسبقاً وبدقة ووضوح.
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تصحيحها في المستقبل.
- البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأمثل.
- 2. أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة: من أهم أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة ما يلي: (الغالبى، 2009، صفحة 38).
- معرفة المركز المالي للمؤسسة، حيث يوضح إمكانية الإدارة في اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة، زيادة على ذلك فإذا كان هذا الهدف يبين الموقف المالي للمؤسسة، فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لا بد من تصحيحها.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها.
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة (جغام و بوقرة، 2018/2017، صفحة 16).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تتعدد العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي، أهمها: (جمعة، 2000، صفحة 38).

- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها . ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات. حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة

إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

- **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها لاتخاذها. وأسلوب إدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.
- **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات (تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقا للمواصفات المطلوبة، تكنولوجيا الإنتاج المستمر، تكنولوجيا الدفعات الكبيرة). وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات.
- **الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسات منها: إجمالي الموجودات أو الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، فقد يشكل عائقا لأداء المؤسسات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية (بن خروف، 2009/2008، صفحة 77).

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة لتقييم أدائها المالي

تعتبر عملية التقييم الأداء المالي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل اهم اهداف المؤسسة واحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية، هذه العملية التي تركز على التحليل المالي للقوائم المالية، واهم هذه القوائم الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا: التحليل المالي للميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

إن الميزانية لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد والدقيق للوضع المالي للمؤسسة الأمر الذي يستدعي من المحلل المالي القيام بتعديل وترتيب وتصنيف الميزانية لتظهر بشكل والتي تمتاز بأسلوب مالي محض يسمح بإعطاء تحليل دقيق للوضع المالي إلى فترة زمنية معينة.

- يمكن ان نعرف الميزانية المالية على أنها جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.
- ✓ مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرقها للتحويل إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة.
 - ✓ مبدأ السنوية للأصول: إذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، إما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فيعتبر من الأصول المتداولة.
 - ✓ مبدأ الاستحقاق: أي وفق المدة المحددة لاستحقاق هذه الخصوم.
 - ✓ مبدأ السنوية للخصوم: إذا كانت تتعدى السنة فتعتبر من الديون طويلة الأجل، إما إذا كانت اقل من السنة فتعتبر من الديون قصيرة الأجل.

يقوم المحلل المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانية المالية، ومن خلال ثلاثة توازنات تستعمل في التحليل هي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1. رأس المال العامل:

❖ مفهوم رأس المال العامل: يعد رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضا هامش الأمان، إذ يعرف بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة (بن خروف، 2009/2008، صفحة 89).

ويمكن حساب رأس المال العام بطريقتين هما: (عشي، 2002/2001، صفحة 50).

✓ من اعلي الميزانية: هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

ويمكن توضيح الحساب من أعلى الميزانية كما يلي:

الشكل رقم(05): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
	رأس المال العامل

يحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية هي:

- **رأس المال العامل موجب:** في هذه الحالة يعبر عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.
 - **رأس المال العامل سالب:** في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
 - **رأس المال العامل معدوم:** وهي حالة نادرة الحدوث، أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة (شباح، 2008/2007، صفحة 71).
- ✓ **من أسفل الميزانية:** يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال، ويمكن توضيح هذا الحساب كما يلي:

الشكل رقم (06): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الديون القصيرة الأجل	الأصول المتداولة
رأس المال العامل	

يحسب رأس المال العامل من أسفل الميزانية بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

❖ **العوامل المؤثرة في مستوى رأس المال العامل:** ويمكن تلخيص عوامل تغيرات رأس المال العامل في

الجدول التالي: (عشي، 2002/2001، صفحة 51).

الجدول (08): العناصر المؤثرة في رأس المال العامل

العوامل المنقصة من رأس المال العامل	العوامل التي تزيد في رأس المال العامل
<p>1. زيادة الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ قيم معنوية ▪ قيم ثابتة ▪ قيم أخرى <p>2. انخفاض الأموال الدائمة:</p> <p>نقص الأموال الخاصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ توزيع الاحتياطات. ▪ توزيع أرباح الأسهم. ▪ اقتطاعات لفائدة المستغل. ▪ خسائر الاستغلال. 	<p>1. زيادة الأموال الدائمة</p> <p>زيادة الأموال الخاصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ زيادة رأس المال والاحتياطات، إعانات الاستثمار... ▪ زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل <p>2. انخفاض الأصول الثابتة</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ التنازل عن الاستثمارات المعنوية، الثابتة والأخرى

المصدر: عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، صفحة 51.

من الجدول يتضح أن زيادة عنصر من الأصول الثابتة أو انخفاضه من الأموال الدائمة يؤدي إلى انخفاض مستوى رأس المال العامل. أما زيادة عنصر من الأموال الدائمة أو انخفاضه من الأصول الثابتة فيؤدي إلى زيادته.

❖ أنواع رأس المال العامل: هناك أنواع من رأس المال العامل ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

✓ رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

إن الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية (بن خروف، 2009/2008، صفحة 90).

✓ رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي

مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة

التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول الثابتة

إن الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

✓ رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية: (عدون، 1988، صفحة 46_47)

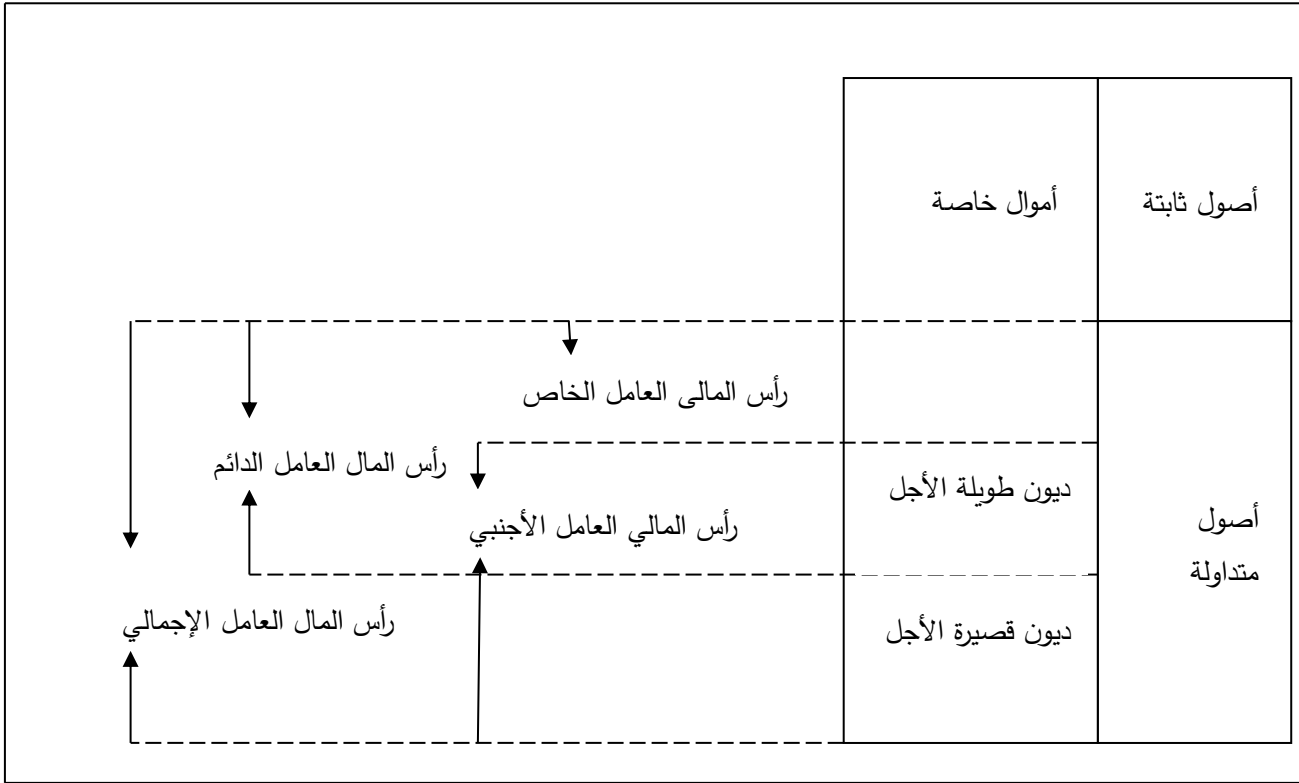
رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

أو

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال

إن الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارج، تحديد مدى التزام المؤسسة بعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير. وللتوضيح نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (07): أنواع رأس المال العامل



المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: تحليل مالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، صفحة 48.

2. **احتياجات رأس المال العامل:** تعرف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل (اليمين، 2009/2008، صفحة 64).

وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى: (قريش، 2006، صفحة 84_85)

❖ **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:** ويتولد هذا الاحتياج عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة
للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

❖ **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويمكن حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{الخصوم المتداولة خارج الاستغلال}$$

وعليه فإن احتياجات رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع الرصيدين السابقين، وهي كالاتي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} + \text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

ومن خلال الشكل التالي يمكن ملاحظة كيفية تشكل احتياج رأس المال العامل:
الشكل رقم(08): كيفية تشكل احتياج رأس المال العامل

احتياجات الدورة				
أوراق القبض	زبائن	سندات التوظيف	منتجات تامة	
احتياجات رأس المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	موردون
				ديون مخزونات
موارد الدولة				

المصدر: اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، صفحة 64.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين احتياجات وموارد الدورة، فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد (اليمين، 2008/2009، صفحة 65).

3. الخزينة: تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة (عدون، 1988، صفحة 51).

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

مع العلم ان مفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي: (اليمين، 2009/2008، صفحة 66)

- **خزينة سالبة:** بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس.
- **خزينة موجبة:** بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.
- **خزينة معدومة:** عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

ثانيا: التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب المالية

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء، وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، وأهم هذه النسب:

1. نسب السيولة: هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والأقرب إلى السيولة من اجل معرفة أن المؤسسة لا تعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماتها (خلف عبد الله، 2008، صفحة 18).

وأهم هذه النسب هي: (الحناوي، السيدة، الصيفي، و الشهاوي، 2019، صفحة 68).

❖ **نسبة التداول:** تمثل هذه النسبة قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرتها المالية. ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

النسبة <1: معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

النسبة >1: معناه المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** هي النسبة التي تعتبر مقياساً لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحول إلى نقدية أي دون اللجوء إلى المخزون، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون} / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

في أغلب الأحيان لا تتجاوز هذه النسبة الواحد.

❖ **نسبة النقدية:** تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والقابلة للتسييل بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والديون مستحقة السداد في العام القادم، دون الاضطرار إلى بيع أصول جارية أخرى، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = (\text{الموجودات وما يماثلها} / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية (د.ق.أ) بالسيولة التي تتوفر لديها.

ملاحظة: هناك من يعطي نسبي السيولة السريعة والسيولة النقدية المجال (30 إلى 50) % و (20 إلى 30)

% على الترتيب، فذلك اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى.

2. نسب النشاط ومعدلات الدوران: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها،

وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام

الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه

النسب: (خلف عبد الله، 2008، صفحة 24).

❖ **معدل دوران إجمالي لأصول:** ويشرح هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{إجمالي الأصول}$$

❖ **معدل دوران الأصول غير الجارية:** هذه النسبة توضح درجة كفاءة المؤسسة في استخدام الموجودات الثابتة في عملياتها الإنتاجية الجارية، ارتفاعها يعني الاستخدام الجيد للطاقة الإنتاجية المتاحة وانخفاض هذه النسبة يعني فقدان التوازن ما بين حجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة للمؤسسة وبين مبيعاتها ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول غير جارية}$$

❖ **معدل دوران الأصول الجارية:** فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات. ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول جارية}$$

❖ **معدل دوران المخزون:** يعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي. ولكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران، سوف يتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام، وذلك بدلا من قسمتها على رصيد المخزون في الميزانية كما تعودنا أن نفعل، ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على إثنين. ويحسب بالمعادلة التالية: (الحيبي و

يحيى، 2011، صفحة 106)

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام أو فترة التخزين وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التخزين} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة البضاعة المباعة}) \times 360$$

❖ **معدل دوران الذمم المدينة:** يهدف هذا المعدل إلى مدى نجاح وقدرة المؤسسة على تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاق، حيث أنه يوضح عدد المرات التي منح فيها الائتمان للغير وتم تحصيلها ومنحت مرة أخرى للمدينين بمعنى كلما زاد المعدل كلما دل على كفاءة الإدارة والعكس. ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{رقم الأعمال} / \text{متوسط الذمم المدينة}$$

كما يمكن حساب فترة التحصيل حيث يكون أداء المؤسسة أفضل كلما كانت فترة التحصيل أقصر، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = (\text{متوسط الذمم المدينة} / \text{رقم الأعمال}) \times 360$$

❖ **معدل ذمم الدائنة:** وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها التجارية الأجل، أي عدد مرات التسديد خلال فترة معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \text{المشتريات} / \text{متوسط الذمم الدائنة}$$

ولإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تسديد ديونها التجارية يمكن حساب فترة الدفع بالعلاقة التالية (الحبيطي و يحيى، 2011، صفحة 108):

$$\text{فترة الدفع} = (\text{متوسط الذمم الدائنة} / \text{المشتريات}) \times 360$$

3. **نسب الهيكل التمويلي:** أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية. وهناك العدد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها: (أخرون ع.، 2000، صفحة 395_408)

❖ **نسبة التمويل الخارجي للأصول:** تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = ((الخصوم الجارية-الخصوم غير جارية) / إجمالي الأصول) 100

❖ **نسبة التمويل الداخلي للأصول:** تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الداخلي للأصول = (الأموال الخاصة / إجمالي الأصول) 100

❖ **نسبة المديونية الكاملة:** تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية-الخصوم غير جارية) / الأموال الخاصة

4. **نسب الرفع المالي:** تقيس مجموع نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات هذا الدين. ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لان فشل المؤسسة في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض عند حلول مواعيد الاستحقاق يعني إفلاس المؤسسة (الانصاري، صفحة 476).

وتتمثل أهم هذه النسب في:

❖ **نسبة القروض إلى حقوق الملكية:** وهي تعبر عن النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى حقوق الملكية، و تتمثل القروض مجموعة القروض قصيرة و طويلة الأجل، و تتمثل حقوق الملكية كل من مجموع رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، وتبعاً لذلك تشير هذه النسبة إلى الوزن النسبي لكل من مصادر تمويل أنشطة المؤسسة، فإذا كانت النسبة تعادل 100%، فيؤدي ذلك تساوي الوزن النسبي لكل من مصادر التمويل بالدين وأموال الملكية، أما إذا كانت اقل من 100% فمعنى ذلك ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن طريق أموال الملكية، بينما لو تجاوزت النسبة 100 % فيعني ذلك ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن الاقتراض مقارنة بأموال الملكية (الحناوي، السيدة، الصيفي، و الشهاوي، 2019، صفحة 70).

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة القروض إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض / حقوق الملكية

❖ **نسبة الدين أو الاقتراض:** وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول،

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الدين} = \text{مجموع الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

وتشمل الديون كل من الخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل.

❖ **مضاعف حقوق الملكية:** يحسب مضاعف حقوق الملكية بقسمة إجمالي الأصول على قيمة حقوق الملكية،

وتوضح هذه النسبة أيضا كيفية استخدام المؤسسة للرفع المالي الكلي، وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات

تغطية أصول المؤسسة لحقوق ملكيتها بدون تحمل أي التزامات ثابتة، وتحسب بالعلاقة

التالية:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

❖ **نسبة تغطية الفوائد:** تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد المستحقة على القروض

من الإيرادات المتحققة قبل فائدة الضريبة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/مدفوعات الضرائب}$$

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

يهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى جانب الميزانية إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة

بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها: قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية الرافعة المالية،

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

أولاً: قدرة التمويل الذاتي:

يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة. ويقصد به مقدرة

المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلاً

أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها.

1. التمويل الذاتي: هو تدفق نقدي مخصص لأنشطة الاستغلال للمؤسسة وهو وسيلة تمويلية جد هامة وتعد

الأكثر استعمالاً حيث تسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها دون اللجوء إلى أطراف خارجية، كما يعبر عن

مجموعة الأموال الأصلية (أموالها الخاصة).

فالتمويل الذاتي هو الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم) ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها (الارقم، 1999، صفحة 38). ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{علاوات الأسهم}$$

حيث قدرة التمويل الذاتي نظريا تتمثل في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{مجموع المقبوضات} - \text{مجموع المدفوعات}$$

وهناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح والجمع:

الطريقة الأولى طريقة الطرح: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال. وللتوضيح أكثر نورد الجدول التالي:

الجدول (09): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

الحسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (ماعدا 752)	المنتجات العملياتية الأخرى	+
65 (ماعدا 652)	الأعباء العملياتية الأخرى	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-
77	المنتجات الغير عادية	+
67	الأعباء غير العادية	-
675	الضريبة على الأرباح	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

المصدر: اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، صفحة 60.

الطريقة الثانية: طريقة الجمع: وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

وللتوضيح أكثر نورد الجدول التالي:

الجدول (10): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

الحسابات	النتيجة الصافية	
68	مخصصات الإهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤنات	-
652	نواقص القيم عن خروج أصول ثابتة غير مالية	+
752	فوائض القيمة عن محزونات الأصول الثابتة غير المالية	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

المصدر: اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، صفحة 61.

ثانيا: نسب الربحية والمردودية:

1. نسب الربحية: تعتبر هذه النسبة المحصلة النهائية لمدى كفاءة الإدارة في إدارة جميع العمليات السابقة بالمؤسسة، والتي تم قياسها من خلال نسب السيولة والرفع المالي ومعدلات الدوران. حيث تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربحية، أي تحقيق أرباح كافية من عملياتها المختلفة. ومن أهم النسب التي يمكن استخدامها في تقييم ربحية المؤسسة هي: (الحناوي، السيدة، الصيفي، و الشهاوي، 2019، صفحة 77)

❖ **نسب ربحية المبيعات:** تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر

التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات. وتتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش مجمل الربح، وهامش ربح العمليات وأخيرا هامش صافي الربح.

✓ **هامش الربح الإجمالي:** بهدف تحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، يمكن احتساب

مجمول الربح كنسبة مئوية من إجمالي صافي المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة وتمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل دينار من المبيعات كمجمول للربح كمقياس عام لكفاءة التشغيل،

ويحسب بالطريقة التالية:

هامش الربح الإجمالي = (رقم الأعمال - تكلفة البضاعة المباعة / رقم الأعمال) × 100

✓ نسبة هامش الربح الصافي: تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات، وتحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح الإجمالي = (رقم الأعمال - تكلفة البضاعة المباعة / رقم الأعمال) × 100

✓ نسبة هامش القيمة المضافة: تهدف لقياس قدرة المؤسسة على إنشاء التوازن انطلاقاً من نشاطها الرئيسي تعبر عنه برقم الأعمال المحقق. تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة. وتحسب بالعلاقة التالية: (الصادي، صفحة 73_75)

هامش القيمة المضافة = (القيمة المضافة / رقم الأعمال) × 100

2. نسب المردودية: تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية. وأهم نسب المردودية هي: (قريش، 2006، صفحة 267_268).

✓ المردودية الاقتصادية: تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية

✓ المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية حيث تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها لاشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم أداء المؤسسة واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، حيث أن هذه المؤشرات يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية بدرجة عالية وتستخدم في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفق النقدي الحر.

أولاً: مقاييس جودة السيولة

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة (شاكر ، اسماعيل، و عبد الناصر، 2005، صفحة 165).

ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر ما يلي: (مطر، 2006، صفحة 162)

❖ **نسبة تغطية النقدية:** وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

❖ **نسبة الفائدة المدفوعة:** تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاضها ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

ثانياً: مقاييس جودة ربحية المؤسسة

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة

أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس (مطر، 2006، صفحة 164).

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي: (شاكِر ، اسماعيل، و عبد الناصر، 2005، صفحة 166)

❖ **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية على تغطية الاحتياجات النقدية الأساسية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك مفيد للمؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}$$

❖ **مؤشر النقدية التشغيلية:** توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/النتيجة الصافية}}{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}$$

❖ **نسبة التدفق النقدي:** وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/رقم الأعمال}}{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}$$

ثالثا: مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية.

ومن أهم هذه النسب: (اليمين، 2009/2008، صفحة 93).

❖ **نسبة التوزيعات النقدية:** توفر هذه النسبة معلومات السياسة المالية التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال

توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير الى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين/صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}$$

❖ **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:** تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض او في الأوراق المالية. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد
والتوزيعات/التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

❖ **نسبة الإنفاق الرأسمالي:** تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما ان انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر هام للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي/التدفقات النقدية الداخلة من القروض
طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

خلاصة:

تم في هذا الفصل التطرق لبعض أهم مفاهيم تقييم الأداء المالي والذي يساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها ويمكنها من التعرف على مركزها المالي. ولتقييم الأداء المالي استخدمنا تحليل القوائم المالية عن طريق أهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها. تم تحليل الميزانية المالية عن طريق نسب كل من السيولة والنشاط والهيكل التمويلي حيث تعتبر السيولة مصدر ثقة للدائنين ومصدر راحة للمؤسسة من أجل مقابلة السحوبات في أي وقت وأما نسب النشاط فتعتبر نسب لمعرفة الكفاءة في إدارة الأصول وتوليد الإيرادات من عمليات استثمارها. بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي على ثلاث مستويات المتمثلة في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة. كما تم التطرق إلى حسابات النتائج وذلك بتحليله عن طريق مؤشرات الربحية والمردودية ونسب الرفع المالي حيث أن مؤشرات الربحية تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، أما نسب المردودية فتعبر عن ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، أما نسب الرفع المالي فتقيس مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

وكما تم الإشارة إلى جدول التدفقات النقدية لما له من دور فعال في تقييم السيولة والمرونة المالية وكذلك تساعد على تقييم الربحية وتقييم السياسات المالية وذلك من خلال المؤشرات المالية المشتقة منها.

الفصل الثالث:

استخدام تحليل القوائم

المالية في تقييم

الأداء المالي لمجمع

صيدال. الجزائر

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري لابد من ربطه بجانب تطبيقي، وبهدف إثبات ما هو عملي من الموضوع فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة ومعالجتها وتشخيصها لغرض تحليل النتائج، وقد وقع اختيارنا على مجمع صيدال.

ولغرض ذلك فقد قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل عام لمجمع صيدال. الجزائر

المبحث الثاني: تحليل الميزانية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج وسيولة الخزينة لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

المبحث الأول: مدخل عام لمجمع صيدال. الجزائر

إن الشكل الاستراتيجي الذي يحتله منتج الأدوية أدى إلى تأسيس صناعة صيدلانية تأخذ بعين الاعتبار محاولة تلبية طلبات المجتمع منه. إذ تعتبر هذه المؤسسة من أهم المؤسسات التي تنتج وتسوق الأدوية والمواد الصيدلانية في السوق المحلي، كما أنها تعتبر من أهم أقطاب الصناعة في الجزائر.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مجمع صيدال

نشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استغادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حوّل إليها في 1988 مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية. في سنة 1989 وتبعاً لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير.

في سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع. في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، أنتيبوتيكال وبيوتيك).

في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميديال إلى حدود 59%. وفي سنة 2010، قامت بشراء 20% من رأسمال شركة إبييرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75% إلى 44.51%. في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال إبييرال إلى حدود 60%.

في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروع الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبوتيكال، فارمال وبيوتيك (صيدال، 2020).

المطلب الثاني: التعريف بمجمع صيدال

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري، 80% من رأسمال صيدال ملك للدولة والـ 20% المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

تكمّن مهمة مؤسسة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، كما يتمثل الهدف الاستراتيجي لها في تعزيز مكانتها كرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.

إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتان أساسيتان:

- ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية.
- تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة بصفتها المساهم الرئيسي.

وفي إطار مهمتها الأساسية، حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكّنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة، في طليعة هذه الخطوط يظهر مخطط شامل ومتكامل للتنمية يرافق توسع المجمع والذي يتمركز حول:

- تثمين الموارد البشرية.
- تحسين التنظيم ونظام المعلومات.
- تعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال.
- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية وتطهير سوق الأدوية.
- المساهمة في الحد من الواردات.
- الانفتاح على الأسواق الخارجية.
- الزيادة من مستوى رضا المستهلك (صيدال، 2020).

المطلب الثالث: التنظيم العام لمجمع صيدال

لا يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة صيدال إلا عن طريق حكومة جديدة، وهو ما يتطلب تكييف التنظيم وفقا لبرنامج توسع المجمع، وقام مجمع صيدال بتغيير الهيكل التنظيمي في مرحلة أولى في جوان 2010 بوضع تنظيم مرحلي يهدف أساسا إلى حذف الاختلالات الوظيفية، ومس هذا التغيير الهيكلي أولا مركز الإدارة العامة للمجمع وذلك بهدف الاستخدام العقلاني للعمال، توضيح سلطات ومسؤوليات مختلف مستويات التسلسلية والوظيفية. وفي مرحلة ثانية تم إنشاء الفرع التجاري الذي يضم الوحدات التجارية الجهوية وثلاث إدارات في 2 جانفي 2011.

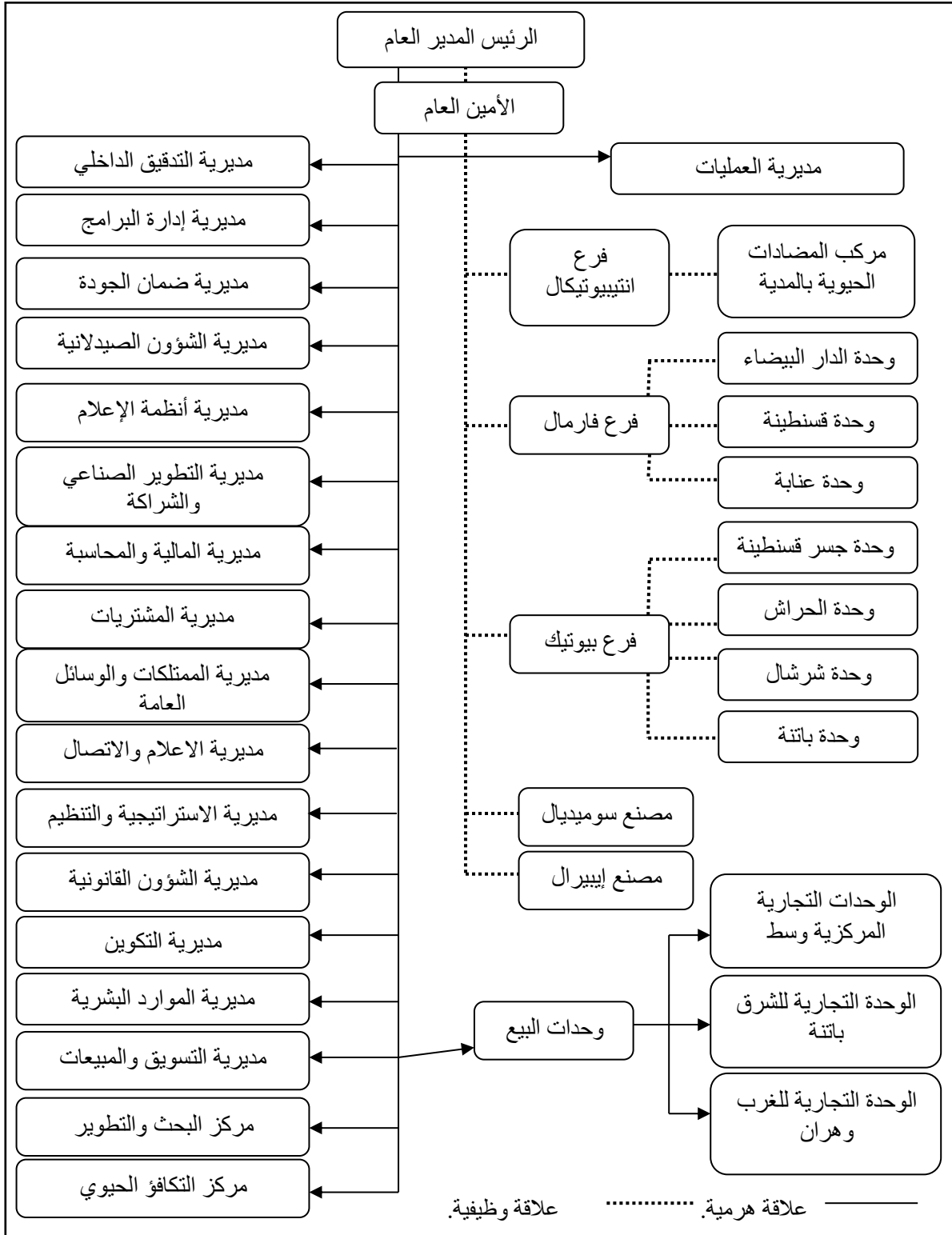
الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

ونتيجة لذلك فإنه تم تخفيض المستويات الهرمية للسلطة التابعة للمدير العام من 15 إلى 7، ومن المتوقع أن يتم وضع في المرحلة الثالثة (سنة 2012) هيكل تنظيمي يتوافق مع استراتيجية وخطة تطور المجتمع.

في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروع الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: انتيبوتيكال، فارمال وبيوتيك.

أدى هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه من قبل هيئاته الإدارية إلى تنظيم جديد سنة 2014، يظهر الهيكل التنظيمي للمجمع في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي لمجمع صيدال



المصدر: حسن بوزناق، التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2020، ص 227.

من خلال الشكل نلاحظ ان مجمع صيدال كمؤسسة يتكون من الوحدات والمديريات التالية:

1. المديرية العامة للمجمع: وهو الهيكل الإداري الذي تنطوي عليه المديريات المركزية:

_مديرية التدقيق الداخلي

_مديرية الشراكة

_مديرية إدارة البرامج

_مديرية الاستراتيجية والتنظيم

_مديرية التسويق والمبيعات

_مركز البحث والتطوير

_مركز التكافؤ الحيوي مديرية المشتريات

_مديرية ضمان الجودة

_مديرية الشؤون الصيدلانية

_مديرية أنظمة الإعلام

_مديرية المالية والمحاسبة

_مديرية الممتلكات والوسائل العامة

_مديرية الاتصال

_مديرية العمليات

_مديرية التنمية الصناعية

_مديرية المستخدمين

_مديرية التكوين

_مديرية الشؤون القانونية

2. مصانع الإنتاج: تمتلك صيدال 06 مصانع تقع في الجزائر، المدية، قسنطينة وعنابة للإنتاج بقدرة إنتاج

إجمالية قدرها 140 مليون وحدة بيع سنويا.

• **مصنع المدية:** متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البيبيسيلينية وغير البيبيسيلينية.

يتوفر على وحدتين خاصتين (بالتركب الجزئي) لإنتاج الأدوية التي يتم تناولها عن طريق الفم وعن طريق

الحقن، ووحدة لإنتاج الاختصاصات الصيدلانية (أحدهما مخصص للمنتجات البيينسيلينية، والآخر للمنتجات غير البيينسيلينية).

- **مصنع الدار البيضاء:** يقع في المنطقة الصناعية بالجزائر العاصمة، يُنتج تشكيلة واسعة من الأدوية في مختلف الأشكال (شراب، محلول، مرهم وأقراص).
- **مصنع جسر قسنطينة:** يضم قسمين منفصلين واحد لصناعة الأدوية على مختلف الأشكال (التحاميل، أمبولات وأقراص)، والآخر مزود بتكنولوجيا حديثة متخصصة في إنتاج المحاليل المكثفة (أكياس وزجاجات). يحتوي هذا المصنع على مخبر مراقبة الجودة.
- **مصنع الحراش.**
- **مصنع قسنطينة:** يقع في قسنطينة، في المنطقة الشرقية للبلد، يتوفر على ورشتين مختصتين في إنتاج الشراب. بالإضافة إلى أنه متخصص في إنتاج الأنسولين البشرية من ثلاثة أنواع (السرّيع، القاعدي والمركب 25، على شكل قارورات).
- **مصنع عنابة:** متخصص في تصنيع الأشكال الصلبة.
- 3. **مراكز التوزيع:** بتوفرها على الوسائل اللوجستية القوية والإمكانات البشرية الحيوية والمتخصصة، فإن هذه المراكز تضمن توزيع منتجات صيدال عبر كافة أنحاء التراب الوطني:
- **مركز التوزيع - وسط:** تأسس عام 1996، كان أول مركز توزيع للمجمع. كان يهدف إلى تسويق وتوزيع كافة منتجات المجمع انطلاقاً من نقطة بيع واحدة. مكنت النتائج المشجعة المتحصل عليها من إنشاء مركزين للتوزيع أحدهما بباتنة والآخر بوهران.
- **مركز توزيع - شرق:** تأسس عام 1999 بباتنة، يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في المنطقة الشرقية.
- **مركز التوزيع - غرب:** تأسس عام 2000 من أجل ضمان توزيع أفضل للمنتجات في المنطقة الغربية.
- 4. **الفروع والمساهمات:**
_الفروع: يضم:
- **سوميديال:** يقع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميديال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال (59%)، والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45%) وفيناليب (4.55%)، وتتضمن وحدة الانتاج سوميديال ثلاثة أقسام:
- ✓ قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية.

- ✓ قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم).
- ✓ قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).
- **إيبيرال:** إيبيرال هي شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام / الخاص بين مجموعة صيدال (40%)، جلفار (الإمارات العربية المتحدة) (40%) وفلاش الجزائر، المتخصصة في المواد الغذائية (20%) . تكمن المهام الرئيسية لـ إيبيرال في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري. يهدف المشروع الصناعي لإيبيرال إلى تحقيق ما يلي:
 - ✓ صناعة الأدوية الجنيصة (حقن وأشكال جافة).
 - ✓ تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة).
 - ✓ توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناءً على طلب المنتجين المحليين.
- المساهمات:** شركات صيدلانية حيز النشاط:
 - **وينثروب فارما صيدال (WPS):** تأسست عام 1999 بين مجموعة صيدال (30%) وشركة سانوفي (70%) من أجل تصنيع وتجهيز وتسويق، في الجزائر، المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام البشري. انطلقت وحدة الإنتاج WPS، الكائنة بالمنطقة الصناعية واد السمار، في الإنتاج في ديسمبر 2000، وتشغل حالياً 103 عاملاً حيث حققت عام 2012، إنتاج 24.6 مليون وحدة لتبلغ قيمة مبيعاتها 1.8 مليار دينار.
 - **فايزر صيدال مانوفكتورينغ (PSM):** شركة مشتركة، تأسست في عام 1998 بين مجمع صيدال وشركة فايزر فارم الجزائر من أجل تصنيع وتوضيب وتسويق المنتجات الصيدلانية والكيميائية. تتواجد وحدة PSM في المنطقة الصناعية لواد السمار، انطلقت في الإنتاج في فيفري 2003 وتوظف حالياً 63 عاملاً وقد حققت عام 2012 إنتاجاً قيمته 10 ملايين وحدة ليبلغ رقم مبيعاتها 3.7 مليار دينار.
- 5. **المشاريع الصيدلانية قيد الإنجاز: تسعى صيدال إلى إنشاء:**
 - **صيدال - نورث أفريكا هولدينغ مانوفكتورينغ - (SNM) FNI (SNM)** (مشروع قيد الإنجاز) SNM هو نتاج لشراكة أبرمت في سبتمبر 2012 بين مجمع صيدال (49%)، والشركة الكويتية نورث أفريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (49%) والصندوق الوطني للاستثمار (02%) من أجل إنشاء مركز متخصص في تنمية وتصنيع وتسويق الأدوية المضادة للسرطان.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

- تافكو (شركة تاسيلي للأدوية) هي ثمرة شراكة أبرمت عام 1999 بين مجمع صيدال (44.51%)، اكديما، سبيماكو وجي بي أم من أجل تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن والسوائل والقطرات)، تقع وحدة الإنتاج تافكو في المنطقة الصناعية بالروبية.

6. مساهمات الأخرى: يحوز مجمع صيدال أيضا على مساهمات في شركات أخرى:

_ الجيري كليرينغ (شركة مالية) 6.67%.

_ نوفر (مؤسسة إنتاج الزجاج) 4.46%.

_ اكديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية) 0.38% (صيدال، 2020).

المبحث الثاني: تحليل الميزانية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

المطلب الأول: عرض ميزانية مجمع صيدال

تظهر ميزانية مجمع صيدال كما يلي:

أولاً: عرض أصول ميزانية مجمع صيدال

تظهر أصول مجمع صيدال للفترة 2017-2019 (أنظر الملحق رقم 1 و3). من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): ميزانية مجمع صيدال (الأصول) للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	الأصول
141648564.00	115414200.00	115414200.00	الأصول غير الجارية:
173375648.35	138749235.83	12120176.05	_ فارق الشراء
-	-	-	التثبيات غير المادية
1130848191.42	1130848191.42	9122499237.77	التثبيات المادية
6908389459.62	1675812148.17	1080477718.20	_ أراضي
535507868.94	3553191461.80	1041699915.09	_ مباني
-	-	276361487.38	_ تثبيات مادية أخرى
3419612218.21	10555198258.95	13302394720.76	_ تثبيات ممنوح امتيازها
-	-	-	تثبيات جاري إنجازها:
-	-	-	التثبيات المالية:
2985092655.87	2477666928.10	287819294.94	السندات الموضوعة موضع المعادلة
2500000000.00	3000000000.00	4000000000.00	_ مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
106741603.70	151716852.87	156010062.87	_ سندات أخرى مثبتة
324024098.53	318510346.41	290053362.19	_ القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

			ـ ضرائب مؤجلة على الأصل
23044811162.64	23117107623.55	32275750176.25	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية:
6404784394.09	5605515297.16	4364975309.76	ـ المخزونات والمنتجات قيد الصنع
ـ	ـ	ـ	ـ الحسابات الدائنة
3141134935.41	3623744863.64	3105203300.94	ـ الزبائن
2210530786.72	2017376818.21	1709278222.98	ـ المدينون الآخرون
120424209.62	126793516.04	100851920.55	ـ الضرائب
ـ	ـ	ـ	ـ الأصول الجارية الأخرى
ـ	ـ	ـ	الموجودات وما يماثلها
18559989.19	18559989.19	18559989.19	ـ توظيفات وأصول مالية جارية
1826155136.27	3037331704.28	4698936566.30	ـ أموال الخزينة
13721589451.30	14438322188.52	13997805309.72	مجموع الأصول الجارية
36766400613.94	37555429812.07	46273555485.97	المجموع العام للأصول.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

الأصول غير الجارية: نلاحظ ان الأصول غير الجارية للمؤسسة في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، فمن

32275750176.25 دج سنة 2017 الى 23117107623.55 دج سنة 2018 الى

23044811162.64 دج سنة 2019، وبالتالي نلاحظ ان هناك انخفاض في الأصول غير الجارية سنة

2017 مقارنة بسنة بقيمة 29958642552.70 دج، كما نلاحظ أيضا انه هناك انخفاض في سنة 2019

مقارنة بسنة 2018 بقيمة 72296460.91 دج، وسبب هذا الانخفاض راجع الى انخفاض في قيمة القروض

والأصول المالية الأخرى غير الجارية، فمن مبلغ 156010062.87 دج سنة 2017 الى

151716852.87 دج سنة 2018 الى 106741603.70 دج سنة 2019.

الأصول الجارية: نلاحظ ان الاصول الجارية للمؤسسة ارتفعت من 13997805309.72 دج سنة 2017 الى

37555429812.07 دج سنة 2018 ثم وانخفضت الى 13721589451.30 سنة 2019، وبالتالي نلاحظ

ان هناك زيادة في الأصول الجارية في سنة 2018 بالمقارنة بسنة 2017 بقيمة 23557624502.35 دج

وكما نلاحظ ان هناك انخفاض في سنة 2019 بالمقارنة مع 2018 بقيمة 23833840360.77 دج، وهذا

راجع الى الضرائب فمن مبلغ 100851920.55 دج سنة 2017 الى مبلغ 126793516.04 دج سنة 2018

الى 120424209.62 دج سنة 2019. وبالتالي نلاحظ ان مجموع أصول الميزانية في انخفاض مستمر نتيجة

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

لإنخفاض الاصول غير الجارية، فمن 46273555485.97 دج سنة 2017 الى 37555429812.07 دج سنة 2018 الى 36766400613.94 دج سنة 2019.

ثانيا: عرض خصوم ميزانية مجمع صيدال

تظهر خصوم مجمع صيدال للفترة 2017_ 2019 (أنظر الملحق رقم 2 و4) . من خلال الجدول التالي:

الجدول (12): ميزانية مجمع صيدال (الخصوم) للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	الخصوم
			الأموال الخاصة:
2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	_ رأس المال الصادر
-	-	-	_ رأس المال غير مطلوب
411677000.00	411677000.00	8721856492.20	_ شروط التوظيف
13833681286.63	13263207027.34	12792833494.93	_ علاوات واحتياطيات (احتياطيات مدمجة)
1265034701.67	1265034701.67	1578555153.30	_ فارق إعادة التقييم
-	-	-	_ فارق المعادلة
806029107.58	129214259.29	1433341329.05	_ النتيجة الصافية
234568875.67	225264110.76	(157297796.64)	_ رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
-	-	-	_ الارتباط بين الوحدات
19050990971.55	18957307099.06	26869288672.84	المجموع
			الخصوم غير جارية:
10098748057.99	10617741786.58	10489615502.36	_ القروض والديون المالية
3501208.32	2377222.01	-	_ الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)
593645268.24	593645268.24	1059992788.80	_ الديون الأخرى غير الجارية
1421355889.30	1407039675.99	1321044280.68	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
12117250423.85	12620803952.82	12870652571.84	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية:
1334618982.29	2000103976.88	1324510088.67	_ الموردون والحسابات الملحقه
95924225.85	179607313.70	709248220.05	_ الضرائب
3658641247.14	3682456439.87	4054421969.79	_ الديون الأخرى
508974763.26	115151029.74	445433962.78	_ خزينة الخصوم
5598159218.54	5977318760.19	6533614241.29	مجموع الخصوم الجارية
36766400613.94	37555429812.07	46273555485.97	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

رؤوس الأموال الخاصة: نلاحظ ان رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة المدروسة انخفضت فمن 26869288672.84 دج سنة 2017 الى 18957307099.06 دج سنة 2018 ثم ارتفعت إلى 19050990971.55 دج سنة 2019 وبالتالي نلاحظ ان هناك انخفاض في رؤوس الأموال سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 بقيمة 7911981573.78 دج، كما نلاحظ ان هناك ارتفاع في سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 بقيمة 93683872.49 دج، وهذا راجع الى النتيجة الصافية فمن مبلغ 1433341329.05 دج سنة 2017 الى 129214259.29 دج سنة 2018 الى 806029107.58 دج سنة 2019.

الخصوم غير جارية: نلاحظ ان الخصوم للمؤسسة في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، فمن 12870652571.84 دج سنة 2017 الى 12620803952.82 دج سنة 2018 الى 12117250423.85 دج سنة 2019، وبالتالي نلاحظ هناك انخفاض سنة 2018 بالمقارنة مع 2017 بقيمة دج وهناك انخفاض ايضا سنة 2019 بالمقارنة مع 2018 بقيمة دج.

الخصوم الجارية: نلاحظ ان الخصوم الجارية خلال الفترة المدروسة في انخفاض مستمر خلال الفترة المدروسة، فمن 6533614241.29 دج سنة 2017 الى 5977318760.19 دج سنة 2018 الى 5598159218.54 دج سنة 2019، وبالتالي نلاحظ ان هناك انخفاض سنة 2018 بالمقارنة مع 2017 بقيمة دج وايضا هناك انخفاض سنة 2019 بالمقارنة مع 2018 بقيمة دج، وسبب هذا الانخفاض المستمر راجع الى كل من الضرائب فمن مبلغ 709248220.05 دج سنة 2017 الى 179607313.70 دج سنة 2018 الى 95924225.85 دج سنة 2019.

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال

انطلاقا من الميزانية المالي نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة 2017_2019 الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (13): الميزانية المالية المختصرة للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	
23044811162.64	23117107623.55	32275750176.25	الأصول غير الجارية
13721589451.30	14438322188.52	13997805309.72	الأصول الجارية
6404784394.09	5605515297.16	4364975309.76	قيم الاستغلال

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

5472089931.75	5767915197.89	4915333444.47	قيم قابلة للتحقيق
1844715125.46	3055891693.47	4717496555.91	قيم جاهزة
36766400613.94	37555429812.07	46273555485.97	مجموع الأصول
19050990971.55	18957307099.06	26869288672.84	رؤوس الأموال الخاصة
12117250423.85	12620803952.82	12870652571.84	الخصوم غير الجارية
5598159218.54	5977318760.19	6533614241.29	الخصوم الجارية
36766400613.94	37555429812.07	46273555485.97	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل الميزانية لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

أولاً: التحليل المالي للميزانية بمؤشرات التوازن المالي لمجمع صيدال

1. التحليل بواسطة رأس المال العامل:

- من اعلى الميزانية: يظهر راس المال العامل الصافي من اعلى الميزانية للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الجدول (14): حساب رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال من اعلى الميزانية للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	البيان
31168241395.40	18478314751.88	39740941244.68	الأموال الدائمة
23044811162.64	23117107623.55	32275750176.25	الأصول الثابتة
8123430232.76	-4638792871.67	7465191068.43	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

- من أسفل الميزانية: يظهر راس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

الجدول (15): حساب رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال من أسفل الميزانية. للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	البيان
71364648451.30	14429322188.52	12459460909.72	الأصول الجارية
5598159218.54	5977314760.19	6533614241.29	الخصوم الجارية

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

8123430232.76	-4638792871.67	7465191068.43	رأس المال العامل الصافي
---------------	----------------	---------------	-------------------------

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدولين نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي قد انخفض في سنة 2018 إلى قيمة سالبة تقدر بـ 4638792871.67- دج بعد ما أن كان في سنة 2017 موجب مقدر بـ 7465191068.43 دج ثم ارتفع في سنة 2019 إلى قيمة موجبة مقدرة بـ 8123430232.76 دج.

وهذا ما يعني أن مجمع صيدال تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس بالسيولة، وأن المؤسسة تستطيع تمويل استثماراتها والاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، أما في سنة 2018 يدل على انه هناك عجز في التمويل وتغطية الالتزامات.

• رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص=الاموال الخاصة-الاصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص=19050990971.55-23044811162.64

رأس المال العامل الخاص=3993820191.09- دج

• رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الخصوم-الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي=19050990971.55-36766400613.94

رأس المال العامل الأجنبي=17715409642.39 دج

• رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي=13721589451.30 دج

الجدول (16): حساب رأس المال العامل لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل الخاص	-54061503.41	-4159800524.49	-3993820191.09
رأس المال العامل الأجنبي	19404266813.13	18598122713.01	17715409642.39
رأس المال العامل الإجمالي	13997805309.72	14438322188.52	13721589451.30

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: ان قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة، فمن 54061503.41-دج سنة 2017 الى 4159800524.49-دج سنة 2018 الى 3993820191.09-دج سنة 2019 وهذا ما يدل على ان المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة بالتالي الاعتماد على الموارد الخارجية.
 - بالنسبة رأس المال الأجنبي: إن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال فترة الدراسة، فمن 19404266813.13-دج سنة 2017 الى 18598122713.01-دج سنة 2018 الى 17715409642.39-دج سنة 2019، وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على الديون الطويلة وقصيرة الأجل بشكل كبير.
 - بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: هناك ارتفاع في رأس المال العامل الإجمالي فمن 13997805309.72-دج سنة 2017 الى 14438322188.52-دج سنة 2018 ثم انخفضت الى 13721589451.30-دج سنة 2019، وهذا ناتج عن قيم الاستغلال وقيم القابلة للتحقيق.
2. التحليل بواسطة احتياج رأس المال العامل: يمكن حساب احتياج رأس المال العامل لسنة 2019 كمثال بالمعادلة كالتالي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

• احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = 67309402539.12 - 1430543208.14

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = 65878859330.98 - دج

• احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = 2210530786.72 - 3658641247.14

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = 1448110460.38 - دج

• احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = 65878859330.98 + (-1448110460.38)$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = 64430748870.60 \text{ دج}$$

وللتوضيح أكثر يمكن إظهار احتياج رأس المال العامل للمجمع للسنوات الثلاث في الجدول التالي:

الجدول (17): الاحتياج رأس المال العامل لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
احتياج رأس المال العامل للاستغلال	5537278222.53	7176346386.26	65878859330.98
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال	-2345143746.81	-1665079621.66	-1448110460.38
احتياج رأس المال العامل	3192134475.72	5511266764.60	64430748870.60

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال لكل من السنوات الثلاثة موجب وهذا يدل على وجود احتياجات مرتبطة بالاستغلال، أي أن الموارد العادية لدورة الاستغلال لم تغطي كافة الاحتياجات العادية للاستغلال، هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب لكل من السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن الموارد خارج الاستغلال غطت كافة الاحتياجات خارج الاستغلال مما نتج عنه احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب أي موارد خارج الاستغلال.

كما نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي موجب في الثلاثة سنوات مما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل احتياجات الدورة بمواردها، مما يتطلب منها اللجوء إلى رأس المال العامل الإجمالي لتغطية هذه الاحتياجات.

3. التحليل المالي بواسطة الخزينة: يمكن حساب قيمة الخزينة الصافية لسنة 2019 كمثل بالمعادلة التالية:

• الخزينة عن طريق عناصر الميزانية: الخزينة الصافية = الخزينة أصول - الخزينة خصوم

$$\text{الخزينة الصافية} = 1844715125.46 - 508974763.26$$

$$\text{الخزينة الصافية} = 1335740362.20 \text{ دج}$$

• الخزينة عن طريق معادلة التوازن: الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

الخزينة الصافية=64430748870.60-8123430232.76

الخزينة الصافية=1335740362.20

ويمكن توضيح حساب الخزينة الصافية للمجمع للسنوات الثلاثة وفق الجدول التالي:

الجدول (18): الخزينة الصافية لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الخزينة أصول	4717496555.91	3055891693.47	1844715125.46
الخزينة خصوم	445433962.78	115151029.74	508974763.26
الخزينة الصافية	4272062592.71	3054740663.73	1335740362.20
رأس المال العامل	7465191068.43	-4638792871.67	8123430232.76
احتياجات رأس المال العامل	3192134475.72	5511266764.60	64430748870.60
الخزينة الصافية	4272062592.71	3054740663.73	1335740362.20

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة الصافية في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة فمن

4272062592.71 دج سنة 2017 الى 3054740663.73 دج سنة 2018 الى 1335740362.20 دج سنة

سنة 2019، ومع ذلك نجد انها موجبة تماما وهذا نظرا لان رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في

رأس المال العامل الإجمالي، وهذا جيد من ناحية التوازن المالي كون وجود سيولة في الخزينة، يتضمن حالة

اليسر المالي وعدم وقوع المؤسسة في حالة العسر المالي، إلا انه من الأفضل للمؤسسة توظيف جزء من هذه

الأموال قصد الاستفاد منها.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية:

1. نسب السيولة: تقوم بحساب نسب السيولة في المؤسسة من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها

في آجالها المحددة وتظهر نسب السيولة للمؤسسة من خلال ما يلي:

• نسبة التداول: تظهر نسبة التداول للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

نسبة التداول = الأصول الجارية/الخصوم غير جارية

الجدول (19): نسبة التداول لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الأصول الجارية	13997805309.72	14438322188.52	13721589451.30
الخصوم الجارية	6533614241.29	5977318760.19	5598159218.54
نسبة التداول	2.142	2.415	2.451

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التداول خلال فترة الدراسة تفوق الواحد وفي ارتفاع مستمر، فمن 2.142 سنة 2017 الى 2.415 سنة 2018 الى 2.451 سنة 2019 مما يعني وجود فائض في الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل، وبهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

- نسبة السيولة السريعة: تظهر نسبة السيولة السريعة للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية-المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الجدول (20): نسبة السيولة السريعة لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الأصول الجارية-المخزون	-13997805309.72	-14438322188.52	-13721589451.30
	=4364975309.76	5605515297.16	6404784394.09
	9632829999.96	8832806891.36=	7316805057.21=
الخصوم الجارية	6533614241.29	5977318760.19	5598159218.54
نسبة السيولة السريعة	1.474	1.477	1.307

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها، ونلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حافظت على نسبة متقاربة للسيولة السريعة بين السنوات الثلاثة، حيث مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 1.474 دينار من نسبة السيولة السريعة التحول إلى نقدية سنة 2017 حيث ارتفعت هذه النسبة الى 1.477 سنة 2018 ثم انخفضت الى نسبة 1.307 سنة 2019.

وبما أن كل نسب السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة أكبر من الواحد فانه مؤشر جيد، وذلك لأن هذا يعني بان الأصول سريعة التحول تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

- نسبة النقدية (السيولة الجاهزة): تظهر نسبة السيولة الجاهزة للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي،

نسبة النقدية=الموجودات وما يماثلها /الخصوم الجارية

الجدول (21): نسبة النقدية لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الموجودات وما يماثلها	4717496555.49	3055891693.47	1844715125.46
الخصوم الجارية	6533614241.29	5977318760.19	5598159218.54
نسبة النقدية	0.722	0.511	0.329

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة النقدية لمجمع صيدال في انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاثة، حيث كانت في سنة 2017 تتوفر المؤسسة على سيولة تقدر بـ 0.722 لكل دينار من الخصوم الجارية، ثم انخفضت سنة 2018 لتصل إلى 0.511، ثم تواصل الانخفاض إلى في سنة 2019 إلى 0.329 دج.

وبما أن النسبة اقل من المجال (0.75 إلى 1) فهذا ما يعتبر مؤشر سيء للمؤسسة أي معرضة لصعوبات مالية.

2. نسب التمويل: تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على تمويل الغير في تمويل أنشطتها، ويمكن

حساب نسب تمويل المؤسسة كما يلي:

- نسبة التمويل الخارجي للأصول: تظهر نسبة التمويل الخارجي للأصول للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / إجمالي الأصول

الجدول (22): نسبة التمويل الخارجي للأصول لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	19404266813.13	18598122713.01	17715409642.39
إجمالي الأصول	46273555485.97	37555429812.07	36766400613.94
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0.419	0.495	0.481

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها تقدر بـ 0.419 سنة 2017 وارتفعت إلى 0.495 في 2018، إلا أنها انخفضت في 2019 إلى 0.481 وهذا ما يعني انخفاض

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، كما يعني أن المؤسسة تعتمد على الغير لتغطية أصولها، أي 50 % من أصولها ممولة من الغير.

- **نسبة المديونية الكاملة:** تظهر نسبة المديونية الكامل للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية) /الأموال الخاصة.

الجدول (23): نسبة المديونية الكاملة لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية	19404266813.13	18598122713.01	17715409642.39
الأموال الخاصة	26869288672.84	18957307099.06	19050990971.55
نسبة المديونية الكاملة	0.722	0.989	0.929

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، ومن الجدول نلاحظ أن هذه النسبة وتقدر بـ 0.722 سنة 2017، وبعد ذلك تأخذ هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 0.989 سنة 2018، ويعود ذلك إلى زيادة قيمة الديون، كما أنها انخفضت في 2019 لتصل إلى نسبة 0.929 وهذه الوضعية سوف تسمح للمؤسسة بالحصول على المزيد من القروض.

- **نسبة المديونية قصيرة الأجل:** تظهر نسبة قصيرة الأجل للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية/الأموال الخاصة

الجدول (24): نسبة المديونية قصيرة الأجل لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
الخصوم الجارية	6533614241.29	5977318760.19	5598159218.54
الأموال الخاصة	26869288672.84	18957307099.06	19050990971.55
نسبة المديونية قصيرة الأجل	0.243	0.315	0.293

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال التحليل والمقارنة، يبدو أن المؤسسة لا تعتمد كثيرا على الخصوم الجارية مقارنة بالأموال الخاصة، حيث بلغت المديونية قصيرة الأجل نسبة 0.243 سنة 2017، وارتفعت قليلا لتصل إلى نسبة 0.315 سنة 2018، لترجع وتنخفض إلى نسبة 0.293 سنة 2019.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

3. **نسب النشاط:** تقيس نسب النشاط مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول،

ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لها، ويمكن حساب نسب تمويل المؤسسة كما يلي:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يظهر معدل دوران إجمالي الأصول للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال/إجمالي الأصول

الجدول (25): معدل دوران إجمالي الأصول لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	9610663720.30	9627669617.30	8680696449.38
إجمالي الأصول	46273555485.97	37555429812.07	36766400613.94
معدل دوران إجمالي الأصول	0.207	0.256	0.236

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

يتبين من الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد دار 0.207 مرة تقريبا خلال سنة 2017 ، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.207 دينار .حيث ارتفع معدل دوران إجمالي الأصول إلى 0.256 سنة 2018، ليرجع وينخفض إلى ما يقدر بـ 0.236 سنة 2019، ما يعني بأن كفاءة المؤسسة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدهور.

- **معدل دوران الأصول غير الجارية:** يظهر معدل دوران الأصول غير الجارية للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال/الأصول غير الجارية.

الجدول (26): معدل دوران الأصول غير الجارية لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	9610663720.30	9627669617.30	8680696449.38
إجمالي الأصول غير الجارية	32275750176.25	23117107623.55	23044811162.64
معدل دوران الأصول غير الجارية	0.297	0.416	0.376

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

يتبين من الجدول أن الأصول غير الجارية كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول، فبالنسبة لسنة 2017 يقدر المعدل بـ (0.297)، هذا يدل على ان كل دينار مستثمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم أعمال

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

قدره 0.37 دج، حيث ارتفع معدل دوران الأصول غير الجارية في سنة 2018 ليصبح (0.416)، ثم انخفض في سنة 2019 ليصبح (0.376).

- **معدل دوران الأصول الجارية:** يظهر معدل دوران الأصول الجارية للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال/ن التطور الأصول الجارية

الجدول (27): معدل دوران الأصول الجارية لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	9610663720.30	9627669617.30	8680696449.38
إجمالي الأصول الجارية	13997805309.72	14438322188.52	13721589451.30
معدل دوران الأصول الجارية	0.493	0.666	0.632

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول يتبين بأن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور ليحقق رقم أعمال قيمته 0.493 دج في سنة 2017 وليرتفع هذا المعدل الى معدل 0.666 سنة 2018 ليرجع وينخفض لمعدل 0.632 سنة 2019.

- **معدل دوران النقدية:** يظهر معدل دوران النقدية للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

معدل دوران النقدية = رقم الأعمال/الموجودات وما يماثلها

الجدول (28): معدل دوران النقدية لمجمع صيدال للفترة 2017_2019

الوحدة: دج

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	9610663720.30	9627669617.30	8680696449.38
الموجودات وما يماثلها	4717496555.49	3055891693.47	1844715125.46
معدل دوران النقدية	2.037	3.150	4.705

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستمر لمعدل دوران النقدية خلال سنوات الدراسة، فمن معدل 2.037 مرة سنة 2017 الى 3.150 مرة سنة 2018 الى معدل 4.705 مرة سنة 2019.

من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة.

المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج وسيولة الخزينة لتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج وسيولة الخزينة لمجمع صيدال

أولاً: عرض جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال

يظهر جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال للفترة 2017-2019، علماً أن المؤسسة تطبق جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (أنظر الملحق رقم 5 و6).

الجدول رقم (29): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	البيان
8680696449,38	9627669617,30	9610663720,30	رقم الأعمال
1014748376,80	206569542,16	(445404405,32)	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
-	-	-	الانتاج المثبت
-	-	-	اعانات الاستغلال
9695444826,18	9834239156,46	9165259314,98	1. انتاج السنة المالية
(4153002131,54)	(4143149298,10)	(3382283278,19)	المشتريات المستهلكة
(1060937059,85)	(1012879210,65)	(952170610,90)	الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى
(5213939191,39)	(5156028508,75)	(4334453889,09)	2. استهلاك السنة المالية
4481505634,79	4678210650,71	4830805425,89	3. القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
(3360530357,67)	(3186097946,17)	(2709238895,90)	أعباء المستخدمين
(143359731,96)	(160057490,45)	(158926511,12)	الضرائب والرسوم والدفوعات المشابهة
977615545,16	1332055214,09	1962640018,87	4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال
681825979,04	1142352643,69	114704843,76	المنتجات العملية الأخرى
(69832819,44)	(142890390,41)	(51702530,63)	الأعباء العملية الأخرى
(1216487703,68)	(1287214651,31)	(735099379,24)	المخصصات للاهلاكات والمؤونات
636736591,48	321577514,29	362742047,22	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
1009857592,56	1365880330,28	1653284999,98	5. النتيجة العملية
151946624,00	191627016,37	162892992,61	المنتجات المالية
(272784886,35)	(159258487,69)	(101670170,27)	الأعباء المالية
(120838262,35)	32368528,68	61222822,34	6. النتيجة المالية

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

889019330,21	1398248858,96	1714507822,32	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
(77823533,00)	(127206062,00)	(277572318,00)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
5166689,63	(21081462,33)	3594175,27	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
11165954020,70	11489796333,74	9805599198,57	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
(10359924913,12)	(10197672074,45)	(8372257869,52)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
806029107,58	1292124259,29	1433341329,05	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	العناصر الغير العادية -المنتوجات
-	-	-	العناصر الغير العادية -الأعباء
-	-	-	9. النتيجة غير العادية
806029107,58	1292124259,29	1433341329,05	10. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ ما يلي:

1. رقم الأعمال: هو قيمة المبيعات المحققة للمؤسسة خلال السنة حسب نشاطها، ويظهر تطوره خلال الفترة

المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (30): رقم الأعمال لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/السنة	2017	2018	2019
رقم الأعمال	9610663720,30	9627669617,30	8680696449,38
نسبة التغير %	-	0,20%	-9,84%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل ارتفاع قيمة رقم الأعمال بشكل بسيط سنة 2018 بنسبة (0,20%) مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك الى زيادة الإنتاج، لكن سرعان ما تراجع رقم الأعمال بشكل حاد ومؤثر خلال سنة 2019 بنسبة (-9,84%) متأثراً بتراجع مبيعات المؤسسة.

2. القيمة المضافة للاستغلال: وهي الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاكها، أي هي القيمة التي تقدمها

المؤسسة خلال نشاطها، ويظهر تطورها خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

الجدول رقم (31): القيمة المضافة للاستغلال لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/السنة	2017	2018	2019
القيمة المضافة للاستغلال	4830805425,89	4678210650,71	4481505634,79
نسبة التغير %	-	-3,16%	-4,20%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المضافة للاستغلال في انخفاض خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت سنة 2018 بنسبة (3,16%) مقارنة بسنة 2017 ثم انخفضت أكثر وسنة 2019 بنسبة (4,20%)، وهذا راجع الى انخفاض رقم الأعمال مقارنة بزيادة استهلاك السنة.

3. الفائض الإجمالي للاستغلال: يمثل الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، ويظهر

تطوره خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (32): الفائض الإجمالي للاستغلال لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/السنة	2017	2018	2019
الفائض الإجمالي للاستغلال	1962640018,87	1332055214,09	977615545,16
نسبة التغير %	-	-32,13%	-26,61%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تناقص لقيمة الفائض الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت سنة 2018 بنسبة (-32,13%) ثم ارتفعت قليلا بالنقصان سنة 2019 بنسبة (-26,61%)، وهذا راجع لانخفاض القيمة المضافة للاستغلال.

4. النتيجة العملياتية: تعبر عن الناتج التي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها، ويظهر تطوره خلال الفترة

المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): النتيجة العملياتية لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/السنة	2017	2018	2019
النتيجة العملياتية	1653284999,98	1365880330,28	1009857592,56

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

نسبة التغير %	-	-17,38%	-26,07%
---------------	---	---------	---------

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في قيمة النتيجة العملياتية حيث انخفضت في سنة 2018 بنسبة (17,38%) مقارنة بسنة 2017 وفي سنة 2019 انخفضت بنسبة (26,07%) مقارنة بسنة 2018، وهذا ناتج عن انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال.

5. النتيجة الصافية للسنة المالية: هي حاصل جمع نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروحاً منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة حول النتائج العادية، ويظهر تطوره خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34): النتيجة الصافية للسنة المالية لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/السنة	2017	2018	2019
النتيجة الصافية للسنة المالية	1433341329,05	1292124259,29	806029107,58
نسبة التغير %	-	-9,85%	-37,62%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض مستمر في قيمة النتيجة الصافية للسنة المالية حيث في سنة 2018 انخفضت بنسبة (-9,85%) مقارنة بسنة 2017 وفي سنة 2019 انخفضت بنسبة (-37,62%) مقارنة بسنة 2018، وذلك راجع الى انخفاض النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

ثانياً: عرض جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال

يعتبر جدول سيولة الخزينة أحد أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة عن الفترة المحاسبية، إذ يقدم ملخصاً على بالمتحصلات والمدفوعات النقدية خلال هذه الفترة، وعموماً يعد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة وغير المباشرة، وبالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فتعد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة (أنظر الملحق رقم 7 و8)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

2019	2018	2017	البيان
9854929791,67 (10487313587,16) (353150166,36) (122858267,04)	10472069477,17 (11339218746,31) (78971094,82) (304125805,00)	9847713875,5 (5801860431,32) (2551712872,80) -	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
(1108392228,89)	(1250246168,96)	1494140571,39	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	-	-	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
(1108392228,89)	(742 089 165,64)	1494140571,39	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
(176324993,31) - (1625034364,00) 2000000000,00 122500000,00 28233733,69	(294382296,67) - (1000000000,00) 1000000000,00 150451388,88 23017682,38	(868946566,31) - - - 22500000,00 -	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تشييات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تشييات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
349374376,38	(120913225,41)	(846446566,31)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	-	التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم
(44497971,50)	(342371865,00)	(3690980,00)	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	-	85070192,08	التحصيلات المتأتية من القروض
-	(105335003,97)	(635564055,08)	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
(44497971,50)	(447706868,97)	(554184843,00)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
-	-	-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات
(803515824,01)	(1818866263,34)	93509162,08	وشبه السيوليات تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
1891802945,88	3710669209,22	3617160047,14	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1088287121,87	1891802945,88	3710669209,22	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
(803515824,01)	(1818866263,34)	93509162,08	تغير أموال الخزينة خلال الفترة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: كانت موجبة في سنة 2017 دلالة عن وجود

فائض إلا أنه تناقص في سنة 2018 و2019 وأصبح سالب يعني وجود عجز قدر ب -1250246168,96 و-1108392228,89 على التوالي، وذلك راجع للعجز في سياسة الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل حقوقها من الزبائن والمدينين الآخرين.

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: نلاحظ وجود عجز في السنتين 2017

و2018 حيث قدرت قيمة هذه التدفقات ب (-846446566,31) و(-120913225,41) على التوالي، وذلك يعود الى أن تحصيلات التنازل عن التثبيتات المادية كانت منعدمة أما المالية كانت ضئيلة حيث في سنة 2018 قدرت ب 1000000000,00 أما في سنة 2017 فكانت منعدمة، ثم ارتفعت قيمة التدفقات في سنة 2019 وأصبحت موجبة حيث قدرت قيمتها ب 349374376,38 وذلك راجع الى ارتفاع تحصيلات التنازل عن التثبيتات المالية.

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: نلاحظ وجود عجز في تدفقات أموال الخزينة

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

المتأتية من أنشطة التمويل حيث قدرت بـ(554184843,00-) في سنة 2017 وفي سنة 2018 قدرت بـ(447706868,97-) أما سنة 2019 قدرت قيمته بـ(44497971,50-) وهذا راجع الى أن التحصيلات المتأتية من القروض أقل من تسديدات القروض.

المطلب الثاني: استخدام التحليل المالي لجدولي حسابات النتائج وسيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

أولاً استخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

1. استخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم ربحية مبيعات المؤسسة: تقيس ربحية المبيعات

مدى نجاح المؤسسة في الوصول الى هدف تحقيق الربح من كل دينار من مبيعاتها، وتكون نسب ربحية المبيعات لمؤسسة صيدال كالاتي:

• نسبة هامش القيمة المضافة: تظهر نسبة هامش القيمة المضافة للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

نسبة هامش القيمة المضافة = القيمة المضافة / المبيعات

الجدول رقم (36): حساب نسبة هامش القيمة المضافة لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان / السنة	2017	2018	2019
القيمة المضافة	4830805425,89	4678210650,71	4481505634,79
المبيعات	9610663720,30	9627669617,30	8680696449,38
نسبة هامش القيمة المضافة	0,50	0,48	0,51

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من الجدول أن معدل نسبة هامش القيمة المضافة يقدر بـ (0,50)، (0,48) و(0,51) في سنة 2017، 2018 و2019 على التوالي، معناه أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره (0,50)، (0,48) و(0,51) خلال السنوات الثلاث، ونلاحظ أن نسبة هامش القيمة المضافة زادت في سنة 2019 بعد انخفاض طفيف سنة 2018 وهذا يدل على أن أداء المؤسسة في تحسن.

• نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال: تظهر نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال / المبيعات

الجدول رقم (37): حساب نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/ السنة	2017	2018	2019
الفائض الإجمالي للاستغلال	1962640018,87	1332055214,09	977615545,16
المبيعات	9610663720,30	9627669617,30	8680696449,38
نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال	0,20	0,13	0,11

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من الجدول أن نسبة هامش فائض الاستغلال تقدر خلال سنة 2017، 2018 و 2019 بـ (0,20)، (0,13) و (0,11) على التوالي، هذا معناه أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره (0,20)، (0,13) و (0,11) بعد دفع كل من الموردون الخارجيون والعمال والضرائب والرسوم، ونلاحظ أن هذه النسبة في انخفاض مستمر وهذا مؤشر سلبي على أداء المؤسسة.

• نسبة هامش نتيجة الاستغلال: تظهر نسبة هامش نتيجة الاستغلال للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

نسبة هامش نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / المبيعات

الجدول رقم (38): حساب نسبة هامش نتيجة الاستغلال لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/ السنة	2017	2018	2019
نتيجة الاستغلال	1653284999,98	1365880330,28	1009857592,56
المبيعات	9610663720,30	9627669617,30	8680696449,38
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	0,17	0,14	0,11

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من الجدول أعلاه يتبين أن في سنة 2017، 2018 و 2019 حققت المؤسسة نسبة هامش نتيجة الاستغلال قدرت بـ (0,17)، (0,14) و (0,11) على التوالي، هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره (0,20)، (0,13) و (0,11) بعد دفع كل من الموردون الخارجيون، العمال، الضرائب والرسوم، واستبعاد مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، وبمقارنة النسب يتضح أن هناك انخفاض مستمر وهذا مؤشر سلبي على أداء المؤسسة بالرغم من أنها تحقق ربح من نشاطها الاستغلالي.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

- نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب: تظهر نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث:

نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب / المبيعات

الجدول رقم (39): حساب نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان / السنة	2017	2018	2019
النتيجة العادية قبل الضرائب	1714507822,32	1398248858,96	889019330,21
المبيعات	9610663720,30	9627669617,30	8680696449,38
نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب	0,17	0,14	0,10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت هامش خلال سنة 2017، 2018 و 2019 قدره (0,17)، (0,14)، (0,10) على التوالي من النتيجة الجارية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال، ويعود ذلك الى انخفاض نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية.

2. استخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم مردودية المؤسسة: تعتبر المردودية مؤشر هام لقياس تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال، ومن أهم أنواعها:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

الجدول رقم (40): حساب نسب المردودية لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان / السنة	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1433341329,05	1292124259,29	806029107,58
الأموال الخاصة	26869288672,84	18957307099,06	19050990971,55
المردودية المالية	0,05	0,06	0,04
مجموع الأصول	46273555485,97	37555429812,07	36766400613,94

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

0,02	0,03	0,03	المردودية الاقتصادية
8680696449,38	9627669617,30	9610663720,30	رقم الأعمال خارج الضريبة
0,09	0,13	0,14	المردودية التجارية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- **المردودية المالية:** تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، وبلغت (0,05) في سنة 2017، أي كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0,05 من المردودية المالية للمؤسسة، ثم نلاحظ ارتفاع بسيط في المردودية المالية بلغت (0,06) في سنة 2018 راجع الى الانخفاض في الأموال الخاصة، لتصل في سنة 2018 الى أسوأ قيمة لها وهي 0,04 وهذا راجع الى انخفاض النتيجة الصافية وعدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.
- **المردودية الاقتصادية:** تقيس هذه المردودية فعالية المؤسسة في استخدام الأصول الموضوعه تحت تصرفها، حيث نلاحظ انخفاض في نسبة المردودية الاقتصادية سنة 2019 بالنسبة للعامين السابقين حيث بلغت (0,02)، حيث لكل 1 دينار تستثمره يولد 0,02 من النتيجة الصافية، وهذا راجع الى انخفاض النتيجة الصافية مقابل ارتفاع مجموع الأصول، وهذا يدل على نقص فعالية المؤسسة في استخدام الموجودات الموضوعه تحت تصرفها.
- **المردودية التجارية:** وهي التي تحققها المؤسسة من خلال مبيعاتها، حيث نلاحظ من خلال الجدول انخفاض مستمر في المردودية التجارية وبلغت أسوأ قيمة لها في سنة 2019 وهي (0,09)، وهذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يعطي ربح قدره 0,09 دج، وهذا يعني تراجع في مستوى الأداء العام للمؤسسة خاصة خلال سنة 2019 وهو دليل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال.

ثانياً: استخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال

1. استخدام تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة: السيولة مهمة جدا في أي مؤسسة، لذا يتم حساب مختلف نسب تقييم السيولة لمؤسسة صيدال للوقوف على وضعية سيولتها، وتظهر نسبة التغطية النقدية للمجمع للفترة المدروسة كما يلي:
- **نسبة التغطية النقدية:** تحسب بالعلاقة الآتية:

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

نسبة التغطية النقدية لسنة 2017:

$$\begin{aligned} & \text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية} = (\text{مسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية} + \\ & \text{مسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية} + \text{الحصص المدفوعة للمساهمين} + \text{تسديدات القروض}) \\ & \text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية} = (0) + (-868946566,31) + \\ & (-3690980,00) + (-635564055,08) \\ & \text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية} = -1508201601,39 \end{aligned}$$

ومنه:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = 100 (-1508201601,39/1494140571,39) = -99,06\%$$

نسبة التغطية النقدية لسنة 2018:

$$\begin{aligned} & \text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية} = (-294382296,67) + \\ & (1000000000,00) + (-342371865,00) + (-105335003,97) \\ & \text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية} = -1\ 742\ 089\ 165,64 \end{aligned}$$

ومنه:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = 100 (-1\ 742\ 089\ 165,64/-742\ 089\ 165,64) = 42,59\%$$

نسبة التغطية النقدية لسنة 2019:

$$\begin{aligned} & \text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية} = (-176324993,31) + \\ & (-1625034364,00) + (-44497971,50) + (0) \\ & \text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية} = -1\ 845\ 857\ 328,81 \end{aligned}$$

ومنه:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = 100 (-1\ 845\ 857\ 328,81/-1108392228,89) = 60,04\%$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية للمجمع في ارتفاع مستمر، حيث قدرت سنة 2017، 2018، و2019 بـ (-99,06%)، (42,59%) و(60,04%) على التوالي، مما يدل على تحسن قدرة المؤسسة على تغطية الالتزامات من أنشطة التمويل والاستثمار، وهذا مؤشر جيد على سيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها دون مشاكل.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: تظهر نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للمجمع للفترة المدروسة في التالي، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{فوائد الديون}$$

حيث فوائد الديون هي التحصيلات المتأتية من القروض

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لسنة 2017} = (85070192,08 / 1494140571,39) = 0,17\% = 17,56\%$$

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لسنة 2018} = (0 / (-742\ 089\ 165,64)) = 0$$

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لسنة 2019} = (0 / (-1108392228,89)) = 0$$

بالنظر الى النسب أعلاه يتضح أنه خلال سنة 2017 كانت نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون تقدر بـ (0,17%) وهي نسبة ضئيلة، هذا يشير الى أن إمكانية المؤسسة ضعيفة في تغطية فوائد ديونها، أما خلال سنة 2018 و2019 فنجد أن المؤسسة ليس لها فوائد ديون وبالتالي لا يتم حساب هذه النسبة.

2. استخدام تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم ربحية المؤسسة: يتم تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم ربحية المؤسسة وذلك عن طريق النسب التالية:

- نسبة النقدية التشغيلية: تتظهر نسبة النقدية التشغيلية للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{النتيجة الصافية}$$

الجدول رقم (41): نسبة النقدية التشغيلية لمجمع صيدال للسنوات 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/ السنة	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	1494140571,39	(742 089 165,64)	(1108392228,89)
النتيجة الصافية	1433341329,05	1292124259,29	806029107,58
نسبة النقدية التشغيلية	1,04	-0,57	-1,37

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النقدية التشغيلية في سنة 2017 تقدر بـ 1,04، ثم نلاحظ انخفاض هذه النسبة لتصل في سنة 2018 الى (-0,57) واستمرت في الانخفاض في سنة 2019 لتصل الى (-1,37)، وهذا

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

الانخفاض يعكس ضعف جودة ربحية المؤسسة من سنة الى أخرى ويعود ذلك الى تراجع قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية

- نسبة التدفق النقدي: تتظهر نسبة التدفق النقدي للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث تحسب بالعلاقة التالية:
- نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال.

الجدول رقم (42): نسبة التدفق النقدي لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/ السنة	2017	2018	2019
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	1494140571,39	(742 089 165,64)	(1108392228,89)
رقم الأعمال	9610663720,30	9627669617,30	8680696449,38
نسبة التدفق النقدي	0,15	0,07	0,12

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التدفق النقدي في سنة 2017 قدرت بـ 0,15، ويدل هذا على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من رقم الأعمال، وفي سنة 2018 انخفضت هذه النسبة الى 0,07، ثم تعود للارتفاع ولكنه طفيف في سنة 2019 حيث قدرت بـ 0,12.

- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: تتظهر نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول

الجدول رقم (43): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/ السنة	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	1494140571,39	(742 089 165,64)	(1108392228,89)
مجموع الأصول	46273555485,97	37555429812,07	36766400613,94
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	0,03	0,01	0,03

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول ان هذه النسبة توضح مدى قدرة الأصول على توليد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يتضح من الجدول أن هذه النسبة انخفضت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 و2019، فكل دينار مستثمر في أصول المؤسسة حقق 0,01 دج من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في سنة 2018، مقابل 0,03 في سنة 2017 و2019.

3. استخدام تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة: يتم تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة وذلك عن طريق النسب التالية:

- نسبة التوزيعات النقدية: تتظهر نسبة التوزيعات النقدية للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الجدول رقم (44): نسبة التوزيعات النقدية لمجمع صيدال للفترة 2017-2019

الوحدة: دج

البيان/ السنة	2017	2018	2019
التوزيعات النقدية للمساهمين	(3690980,00)	(342371865,00)	(44497971,50)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	1494140571,39	(742 089 165,64)	(1108392228,89)
نسبة التوزيعات النقدية	-0,002	0,461	0,040

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التوزيعات النقدية في سنة 2017 كانت سالبة، وفي سنة 2018 و2019 ارتفعت حيث تم توزيع مبلغ (0,461) و (0,040) على التوالي من كل دينار من مجموع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل تسديد حصص وتوزيعات المساهمين، وهذا مؤشر حسن إذ يشير على أن المؤسسة تتوفر على نقدية كافية لتوزيع الأرباح.

- نسبة الإنفاق الرأسمالي: تتظهر نسبة الإنفاق الرأسمالي للمجمع للفترة المدروسة في الجدول التالي، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل

وإصدارات الأسهم والسندات

حيث:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال. الجزائر

التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات = التحصيلات المتأتية من القروض

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي لسنة 2017} = 85070192,08 / 1494140571,39 = 17,56$$

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي لسنة 2018} = (0 / (742\ 089\ 165,64)) = 0$$

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي لسنة 2019} = (0 / (1108392228,89)) = 0$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن نسبة الانفاق الرأسمالي سنة 2017 قدرت بـ 17,56، وفي سنة 2018 و2019 كانت نسبة الانفاق الرأسمالي تساوي الصفر فهذا يدل على عدم مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تغطية نفقاتها الرأسمالية.

خلاصة:

من خلال التحليل المالي لقوائم مجمع صيدال الممثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزينة استنتجنا أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة موجبة، ومن هذا تحصلنا على خزينة موجبة. مما يعني توفر المؤسسة على هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة.

وتطرقنا كذلك إلى تقييم الأداء عن طريق تحليل جدول حسابات النتائج حيث يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من النشاط الاستغلالي ونتيجة سالبة من نشاطها المالي، وهو ما جعل النتيجة الصافية سالبة وهذا يعني أن المؤسسة في حالة خسارة.

أما بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية تم التوصل إلى أن للمؤسسة تدفق نقدي متاح موجب في جميع سنوات الدراسة وفي تحسن، وهذا يعني بأن المؤسسة قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، وتوصلنا إلى أن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للمتحصلات النقدية، وكما يمثل أهم استخدامات إجمالي المدفوعات، وبالتالي فإن التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة.

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً، يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتقييم أدائها لتحقيق الأهداف المحددة، ليس لها فقط بل حتى للأطراف الداخلية والخارجية التي يهتما أداء المؤسسة وتطوره، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي ألا وهو التحليل المالي للقوائم المالية، هذا الأخير الذي يقوم على دراسة القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد هذه القوائم.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى فعالية تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي.

أولاً: اختبار الفرضيات:

• **الفرضية الأولى:** " يستخدم تحليل الميزانية في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019" ، من خلال دراسة وتحليل ميزانية المؤسسة خلال الفترة 2017_2019، لاحظنا ان المؤسسة لها هامش امان يمكنها من تغطية اصولها الثابتة، حيث لاحظنا تغيرات وارتفاع في راس المال العامل الاجمالي نتيجة ارتفاع الاصول المتداولة، كما أن معلومات تحليل الميزانية ساعد على تحليل مدى توفر السيولة لدى المؤسسة ومدى اعتمادها على الغير لتمويل أصولها، حيث نصف هذه الأخيرة تمويل عن طريق مساهمات الغير، وهذا ما يؤكد لنا ان تحليل الميزانية يستخدم في تقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2017_2019. وبالتالي صحة الفرضية الأولى.

• **الفرضية الثانية:** "يستخدم تحليل جدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019"، من خلال الدراسة لاحظنا أن ربحية المؤسسة سالبة يعني ان المؤسسة لم تحقق ربح جيد من رقم الاعمال، اما بالنسبة للمردودية الاقتصادية والتجارية وخاصة المالية فهي ضعيفة لكنها موجبة خلال فترة الدراسة، ما يدل على عائد ضعيف يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، وبالتالي نلاحظ ان التحليل المالي لجدول حسابات النتائج له دور كبير وهام في تقييم ربحية مبيعات المؤسسة وفي مردوديتها، وبالتالي تأكيد صحة الفرضية الثانية.

• **الفرضية الثالثة:** " يستخدم تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019" ، من خلال دراسة وتحليل جدول سيولة الخزينة للمؤسسة خلال الفترة 2017_2019، لاحظنا تحسن قدرة المؤسسة على تغطية الالتزامات من أنشطة التمويل والاستثمار، وأيضاً توفرها على نقدية كافية لتوزيع الأرباح وبالتالي فإن التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة له دور كبير في تقييم السيولة النقدية للمؤسسة

وربحيتها كذلك سياستها المالية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، أي ان تحليل جدول سيولة الخزينة يستخدم في تقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2017_2019.

ثانيا: نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

• **النتائج النظرية:**

- ✓ إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- ✓ يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيته المالية.
- ✓ ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ تمثل القوائم المالية انعكاس لنشاط المؤسسة وأدائها.

• **النتائج التطبيقية:** من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مجمع صيدال توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

- ✓ مجمع صيدال يمتلك هامش أمان يمكنها من تمويل احتياجات الدورة، مع انه سجلنا قيمة سالبة سنة 2018.
- ✓ ومن خلال التحليل الوظيفي للميزانية توصلنا إلى أن الخزينة موجبة، مما يدل على أن مجمع صيدال اتخذ استراتيجية مثبتة لتحسين الوضعية المالية للخزينة للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- ✓ تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة سالبة أي أن المؤسسة في حالة خسارة، ويعود ذلك إلى النتيجة الصافية السالبة.
- ✓ تبين من خلال حساب نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة انها سالبة، وتعكس هذه الأخيرة ضعف جودة ربحية المؤسسة، ويعود ذلك الى تراجع قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية
- ✓ نلاحظ أن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.
- ✓ نصف موجودات أو أصول المؤسسة مغطاة من طرف الغير. أي أن نصف مصادرها تمثل مساهمات.

ثالثا: الاقتراحات: بعد استخلاص النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية نقترح ما يلي:

- ✓ على مجمع صيدال الام التركيز على تقييم الأداء باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار.
- ✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية لمجمع صيدال الام.

- ✓ الاهتمام أكثر بتحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة مما يضمن استمرار وتطوير المؤسسة وهي من أهم التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.
- ✓ يجب على المؤسسة محل الدراسة السعي إلى تنظيم عملية الإنتاج بما يتوافق مع طلب المستهلك، والتي من شأنها أن تقلل في الاحتياج في رأس المال العامل وبالتالي ارتفاع مستوى السيولة النقدية.

قائمة المراجع

1. اسامة عبد الخالق الانصاري. (بلا تاريخ). الادارة المالية. القاهرة: كتب عربية.
2. اياد عبد الحليم محمود الحياصات. (2013). أثر الإفصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير). عمان، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان: جامعة اليرموك.
3. أيوب بن نذير نصر الدين شمالال. (2017). مراقبة التسيير لحوكمة المؤسسات وتفعيل الايداع. (ملتقى وطني). البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
4. باسمه فالح العيمي. (2012). المحاسبة المالية 1 (الإصدار الطبعة الثالثة). صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
5. جاسم عبد الله عقيل. (1999). مدخل في تقييم اداء المشروعات. عمان: دار الحامد للنشر.
6. جلييلة بن خروف. (2009/2008). دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات. (مذكرة ماجستير). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة محمد بوقرة.
7. حسن بوزناق. (2020). التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية. (مذكرة دكتوراه). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
8. حسناء مشري. (2008). دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات (مذكرة ماجستير). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
9. حسين منير الصادي. (بلا تاريخ). التمويل والادارة المالية (النظرية والتطبيق). سلسلة مراجع التمويل والاستثمار. القاهرة، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة.
10. حمزة محمود الزبيدي. (2000). التحليل المالي (تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل). عمان: مؤسسة الوراق.
11. حنان عجيلة. (2013). فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماجستير). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
12. حنان قسوم. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ضل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (مذكرة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
13. خلف عبد الله، ع. (2008). التحليل المالي واستخدامات الرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات. (مذكرة ماجستير). كوينهاجن، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الادارة: الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

14. دريد كامل آل شبيب. (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
15. زويينة بن فرج. (2013). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق (مذكرة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
16. زين عبد المالك. (2015). القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماجستير). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة.
17. سامر مظهر قنطجبي. (2019). فقه الإدارة المالية والتحليل المالي (الإصدار الطبعة الأولى). منشورات جامعة كاي الإلكترونية.
18. سعاد جغام، ومسعودة بوقرة. (2018/2017). دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة اقتصادية. (مذكرة ماستر). المسيلة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ادارة مالية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
19. سعادة اليمين. (2009/2008). استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها. (مذكرة ماجستير). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
20. سعيدة رحيش. (2014). مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالي الدولية (مذكرة ماجستير). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة.
21. سماح عفيف عاشور الفار. (2018). العوامل المؤثرة على الاداء المالي للشركات غير المالية في بورصة فلسطين. (مذكرة ماجستير). غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم ادارة الاعمال، فلسطين: جامعة الأزهر.
22. سمير محمد الشاهد، وطارق عبد العال حماد. (2000). سمير قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. بيروت: دار الاتحاد للمصارف العربية للنشر.
23. السيد شحاتة شحاتة، معتز حسين سليمان، هاني خليل فرج، رضا محمود عبد الرحيم، وعمرو محمد خميس. (2019). مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية 1. الاسكندرية، مصر: جامعة الاسكندرية.

24. شاکر محمد منیر، اسماعیل اسماعیل، ونور عبد الناصر. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر.
25. شعيب شنوف. (2014). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
26. طارق عبد العال حماد. (2005). التقارير المالية. مصر: الدار الجامعية.
27. الطاهر محسن منصور الغالبي. (2009). سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
28. طه الطاهر إبراهيم اسماعيل، وأحمد سباعي قطب. (2014). تحليل ونقد القوائم المالية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: مركز جامعة القاهرة.
29. الطيب مداني. (2015). القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي معايير المحاسبة الدولية (مذكرة ماجستير). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
30. عادل عشي. (2002/2001). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم. (مذكرة ماجستير). بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
31. عبد الحميد الارقم. (1999). التحليل المالي. (مطبوعة جامعية). قسنطينة، الجزائر: جامعة الاخوة منتوري.
32. عبد الغني دادن. (2007/2006). قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية. (مذكرة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
33. عبد الكريم شناي. (2009). تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية (مذكرة ماجستير). باتنة، الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر.
34. عبد الكريم محمد سلمان النجار. (2012). مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية (مذكرة لنيل شهادة المحاسبة القانونية). بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق: جامعة بغداد.
35. عبد المليك مزهودة. (2001). الاداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الانسانية، 86.
36. عبد المنعم عوض الله واخرون. (2000). تحليل ونقد القوائم المالية اساسيات وتطوير. مصر: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
37. غادة عباس. (2018). أسس الإدارة المالية. سورية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

38. فايز زهدي الشلتوني. (2005). مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية (مذكرة ماجستير). غزة، كلية الاقتصاد، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
39. فرحات السعيد جمعة. (2000). الاداء المالي لمنظمات الاعمال (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض: دار المريخ للنشر.
40. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي (الإصدار الطبعة الأولى). رام الله.
41. فيصل محمود الشاورة. (2013). مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
42. قاسم محسن الحبيطي، وزياد هاشم يحيى. (2011). تحليل ومناقشة القوائم المالية. بيروت: شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع.
43. قريش، إ. ب. (2006). التسيير المالي (الإدارة المالية). الأردن: دار وائل للنشر.
44. كمال الدين الدهراوي. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
45. ماجي مرصلي. (2017/2016). إثر استخدام رافعتي والمالية في التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية. الجزائر.
46. المادة 25 من القانون رقم 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي. (25, 11, 2007). الجزائر: الجريدة الرسمية.
47. مجمع صيدال. (2020). تم الاسترداد من صيدال: <https://www.saidalgroup.dz>
48. مجيد الكرخي. (2010). تقويم الاداء باستخدام النسب المالية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
49. محمد الصيرفي. (2014). التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
50. محمد توفيق عبد المحسن. (2004/2003). تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد. مصر: دار الفكر العربي.
51. محمد سامي لزعر. (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماجستير). قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري.
52. محمد سمير الصبان، معتز حسين سليمان، سعد محمد بيومي، وبسام فؤاد محمد. (2019). المحاسبة المالية المتوسطة 1 وفقا لأحداث تعديلات معايير المحاسبة المصرية والدولية. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.

53. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح اسماعيل السيدة، السيد عبد اللطيف الصيفي، وطارق مصطفى الشهاوي. (2019). اساسيات الادارة المالية. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
54. محمد مجبر، ومنور أوسرير. (18/17, 1, 2010). أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية. الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ضل المعايير المحاسبية الدولية (صفحة 4). الوادي: المركز الجامعي بالوادي.
55. محمد محمود الخطيب. (2009). الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
56. محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. عمان: دار وائل للنشر.
57. محمود الزبيدي حمزة. (2000). التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. عمان: مؤسسة الوراق.
58. مدحت أبو النصر. (2008). الاداء المالي المتميز. القاهرة: المجموعة العربية للنشر.
59. مدحت فوزي عليان وادي. (2006). أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية (مذكرة ماجستير). غزة، كلية العلوم الاقتصادية، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
60. مفلح محمد عقل. (2000). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
61. مليكة زغيب وميلود بوشنغير. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
62. المنظمة العربية للتنمية الادارية. (2010). قياس وتقييم الاداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي. الشارقة.
63. مؤيد راضي خنفر، وغسان فلاح المطارنة. (2009). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
64. ناصر دادي عدون. (1988). تقنيات مراقبة التسيير. الجزائر: دار المحمدية العامة.
65. نجلاء نوبلي. (2015/2014). استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. (مذكرة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
66. نصر عبد الوهاب علي، والسيد شحاتة شحاتة. (2015). التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

67. نعيمة شباح. (2008/2007). دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية. (مذكرة ماجستير). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
68. وليد بن محمد الشباني. (2014). مبادئ المحاسبة والتقارير المالي (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض: العبيكان للنشر.
69. وليد ناجي الحياي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.

الملاحق

الملحق رقم (1): ميزانية مؤسسة صيدال الأم "جانب الأصول" للفترة (2017-2018)

1 . Bilan Exercice 2018 de la Société Mère

1.1.Actif du Bilan (Société mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	375 991 692,60	237 242 456,77	138 749 235,83	12 120 176,05
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	9 122 499 237,77
Bâtiments	6 325 637 912,96	4 649 825 764,79	1 675 812 148,17	1 080 477 718,20
Autres immobilisations corporelles	17 138 456 154,21	13 585 264 692,41	3 553 191 461,80	1 041 699 916,09
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 555 198 258,95	0,00	10 555 198 258,95	13 302 394 720,76
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	462 033 246,90	2 477 666 928,10	2 878 719 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	151 716 852,87	0,00	151 716 852,87	156 010 062,87
Impôts différés actif	318 510 346,41	0,00	318 510 346,41	290 053 362,19
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 051 473 784,42	18 934 366 160,87	23 117 107 623,55	32 275 750 176,25
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 273 308 651,69	667 793 354,53	5 605 515 297,16	4 364 975 309,76
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 290 022 773,75	1 657 277 910,11	3 632 744 863,64	3 105 203 300,94
Autres débiteurs	2 017 384 318,21	7 500,00	2 017 376 818,21	1 709 278 222,98
Impôts	138 792 346,50	11 998 830,46	126 793 516,04	100 851 920,55
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 114 228 586,22	76 896 881,94	3 037 331 704,28	4 698 936 566,30
TOTAL ACTIF COURANT	16 852 296 665,56	2 413 974 477,04	14 438 322 188,52	13 997 805 309,72
TOTAL GENERAL ACTIF	58 903 770 449,98	21 348 340 637,91	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

الملحق رقم (2): ميزانية مؤسسة صيدال الأم "جانب الخصوم" للفترة (2017-2018)

1.2. Passif du Bilan (Société mère)

UM : DA

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'État	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 263 207 027,34	12 792 833 494,93
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 578 555 153,30
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	225 264 110,76	-157 297 796,64
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	18 957 307 099,06	26 869 288 672,84
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 617 741 786,58	10 489 615 502,36
Impôts (différés et provisionnés)	2 377 222,01	0,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 407 039 675,99	1 321 044 280,68
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 620 803 952,82	12 870 652 571,84
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 000 103 976,88	1 324 510 088,67
Impôts	179 607 313,70	709 248 220,05
Autres dettes	3 682 456 439,87	4 054 421 969,79
Trésorerie passif	115 151 029,74	445 433 962,78
TOTAL PASSIF COURANT III	5 977 318 760,19	6 533 614 241,29
TOTAL GENERAL PASSIF	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

الملحق رقم (3): ميزانية مؤسسة صيدال الأم "جانب الأصول" للفترة (2018-2019)

1. Bilan au 31/12/2019 de la Société Mère

1.1. Actif du Bilan (Société mère)

U:DA

ACTIF	2019			31/12/2018
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	459 972 130,69	286 596 482,34	173 375 648,35	138 749 235,83
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	1 130 848 191,42
Bâtiments	11 931 125 616,39	5 022 736 120,77	6 908 389 495,62	1 675 812 148,17
Autres immobilisations corporelles	19 418 985 254,21	14 063 906 567,27	5 355 078 686,94	3 553 191 461,80
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 419 612 218,21	0,00	3 419 612 218,21	10 555 198 258,95
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	3 038 500 175,00	53 407 519,13	2 985 092 655,87	2 477 666 928,10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000,00	0,00	2 500 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	106 741 603,70	0,00	106 741 603,70	151 716 852,87
Impôts différés actif	324 024 098,53	0,00	324 024 098,53	318 510 346,41
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 471 457 852,15	19 426 646 689,51	23 044 811 162,64	23 117 107 623,55
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 905 371 528,38	500 587 134,29	6 404 784 394,09	5 605 515 297,16
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 794 407 210,56	1 653 272 275,15	3 141 134 935,41	3 632 744 863,64
Autres débiteurs	2 210 538 286,72	7 500,00	2 210 530 786,72	2 017 376 818,21
Impôts	120 424 209,62	0,00	120 424 209,62	126 793 516,04
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	1 903 052 018,21	76 896 881,94	1 826 155 136,27	3 037 331 704,28
TOTAL ACTIF COURANT	15 952 353 242,68	2 230 763 791,38	13 721 589 451,30	14 438 322 188,52
TOTAL GENERAL ACTIF	58 423 811 094,83	21 657 410 480,89	36 766 400 613,94	37 555 429 812,07

الملحق رقم (4): ميزانية مؤسسة صيدال الأم "جانب الخصوم" للفترة (2018-2019)

1.2. Passif du Bilan (Société mère)

UM:DA

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'Etat	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 833 681 286,63	13 263 207 027,34
Ecart de réévaluation	1 265 034 701,67	1 265 034 701,67
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	806 029 107,58	1 292 124 259,29
Autres capitaux propres -report à nouveau	234 568 875,67	225 264 110,76
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL I	19 050 990 971,55	18 957 307 099,06
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 098 748 057,99	10 617 741 786,58
Impôts (différés et provisionnés)	3 501 208,32	2 377 222,01
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 421 355 889,30	1 407 039 675,99
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 117 250 423,85	12 620 803 952,82
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 334 618 982,29	2 000 103 976,88
Impôts	95 924 225,85	179 607 313,70
Autres dettes	3 658 641 247,14	3 682 456 439,87
Trésorerie passif	508 974 763,26	115 151 029,74
TOTAL PASSIF COURANT III	5 598 159 218,54	5 977 318 760,19
TOTAL GENERAL PASSIF	36 766 400 613,94	37 555 429 812,07

الملحق رقم (5): جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم للفترة (2017-2018)

1.3. Tableau de Compte de Résultats (Société mère)

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	9 627 669 617,30	9 610 663 720,30	88,81%	0,18%
Variation stocks produits finis et en cours	206 569 542,16	-445 404 405,32	42,66%	146,38%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 834 239 159,46	9 165 259 314,98	86,84%	7,30%
Achats consommés	-4 143 149 298,10	-3 382 283 278,19	111,20%	22,50%
Services extérieurs et autres consommations	-1 012 879 210,65	-952 170 610,90	99,88%	6,38%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 156 028 508,75	-4 334 453 889,09	108,78%	18,95%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 678 210 650,71	4 830 805 425,89	71,05%	-3,16%
Charges de personnel	-3 186 097 946,17	-2 709 238 895,90	105,17%	17,60%
Impôts, taxes et versements assimilés	-160 057 490,45	-158 926 511,12	95,25%	0,71%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 332 055 214,09	1 962 640 018,87	39,33%	-32,13%
Autres produits opérationnels	1 142 352 643,62	114 704 843,76	8101,05%	895,91%
Autres charges opérationnelles	-142 890 390,41	-51 702 530,63	281,60%	176,37%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 287 214 651,31	-735 099 379,24	84,28%	75,11%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	321 577 514,29	362 742 047,22	473,33%	-11,35%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 365 880 330,28	1 653 284 999,98	72,23%	-17,38%
Produits financiers	191 627 016,37	162 892 992,61	195,69%	17,64%
Charges financières	-159 258 487,69	-101 670 170,27	230,22%	56,64%
VI - RESULTAT FINANCIER	32 368 528,68	61 222 822,34	112,59%	-47,13%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 398 248 858,96	1 714 507 822,32	72,84%	-18,45%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 572 318,00	/	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 081 462,33	3 594 175,27	567,39%	-686,55%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 489 796 333,74	9 805 599 198,57	99,87%	17,18%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 197 672 074,45	-8 372 257 869,52	106,44%	21,80%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%

الملحق رقم (6): جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم للفترة (2018-2019)

1.5. Tableau de Compte de Résultats (Société mère)

UM:DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	51/12/2019	51/12/2018	R/O	Evol. 2019/2018
Chiffre d'affaires	8 680 696 449,38	9 627 669 617,30	74,67%	-9,84%
Variation stocks produits finis et en cours	1 014 748 376,80	206 569 542,16	499,19%	391,24%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 695 444 826,18	9 834 239 159,46	84,89%	-1,41%
Achats consommés	-4 153 002 131,54	-4 143 149 298,10	102,82%	0,24%
Services extérieurs et autres consommations	-1 060 937 059,85	-1 012 879 210,65	111,98%	4,74%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 213 939 191,39	-5 156 028 508,75	104,56%	1,12%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 481 505 634,79	4 678 210 650,71	69,64%	-4,20%
Charges de personnel	-3 360 530 357,67	-3 186 097 946,17	103,14%	5,47%
Impôts, taxes et versements assimilés	-143 359 731,96	-160 057 490,45	89,85%	-10,43%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	977 615 545,16	1 332 055 214,09	32,40%	-26,61%
Autres produits opérationnels	681 825 979,04	1 142 352 643,62	6357,61%	-40,31%
Autres charges opérationnelles	-69 832 819,44	-142 890 390,41	115,54%	-51,13%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 216 487 703,68	-1 287 214 651,31	135,64%	-5,49%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	636 736 591,48	321 577 514,29	1016,35%	98,00%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 009 857 592,56	1 365 880 330,28	47,34%	-26,07%
Produits financiers	151 946 624,00	191 627 016,37	117,68%	-20,71%
Charges financières	-272 784 886,35	-159 258 487,69	61,15%	71,28%
VI - RESULTAT FINANCIER	-120 838 262,35	32 368 528,68	38,12%	-473,32%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	889 019 330,21	1 398 248 858,96	48,94%	-36,42%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533,00	-127 206 062,00	27,22%	-38,82%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 166 689,63	-21 081 462,33	-188,66%	-124,51%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 165 954 020,70	11 489 796 333,74	96,06%	-2,82%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 359 924 913,12	-10 197 672 074,45	102,66%	1,59%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	806 029 107,58	1 292 124 259,29	52,57%	-37,62%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	806 029 107,58	1 292 124 259,29	52,57%	-37,62%

الملحق رقم (7): جدول سيولة الخزينة لمؤسسة صيدال الأم للفترة (2017-2018).

1.4. Tableau des flux de trésorerie

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	10 472 069 477,17	9 847 713 875,51
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 339 218 746,31	-5 801 860 431,32
Intérêts et autres frais financiers payés	-78 971 094,82	-2 551 712 872,80
Impôts sur les résultats payés	-304 125 805,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 294 382 296,67	- 868 946 566,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 000 000 000,00	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	-
Intérêt encaissés sur placements financiers	150 451 388,88	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23 017 682,38	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-120 913 225,41	-846 446 566,31
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-342 371 865,00	-3 690 980,00
Encaissements provenant d'emprunts	-	85 070 192,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-105 335 003,97	-635 564 055,08
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 447 706 868,97	-554 184 843,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-1 818 866 263,34	93 509 162,08
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 047,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Variation de trésorerie de la période	-1 818 866 263,34	93 509 162,08

الملحق رقم (8): جدول سيولة الخزينة لمؤسسة صيدال الأم للفترة (2018-2019).

1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société mère)

U: DA

DESIGNATION	31/12/2019	31/12/2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 854 929 791,67	10 472 069 477,17
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-10 487 515 587,16	-11 559 218 746,51
Intérêts et autres frais financiers payés	-555 150 166,56	-78 971 094,82
Impôts sur les résultats payés	-122 858 267,04	-304 125 805,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	-1 108 592 228,89	-1 250 246 168,96
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	-1 108 592 228,89	-1 250 246 168,96
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 176 524 995,51	-294 582 296,67
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorporelles		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 625 054 564,00	-1 000 000 000,00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières	2 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	122 500 000,00	150 451 588,88
Dividendes et quote-part de résultats reçus	28 255 755,69	25 017 682,58
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	549 574 576,58	-120 915 225,41
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués	- 44 497 971,50	-342 571 865,00
Encaissements provenant d'emprunts		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées		-105 555 003,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-44 497 971,50	-447 706 868,97
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-805 515 824,01	-1 818 866 265,54
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 891 802 945,88	5 710 669 209,22
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 088 287 121,87	1 891 802 945,88
Variation de trésorerie de la période	-805 515 824,01	-1 818 866 265,54
	806 029 107,58	1 292 124 259,29
Rapprochement avec le résultat comptable	-1 609 544 951,59	-5 110 990 522,65